الراصد الدولي

تقرير شهري يصدر عن مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات
يرصد ما تكتبه مراكز الأبحاث العالمية عن الشأن العراقي

العدد السادس نيسان 2024

مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting

الراصد الدولي

رأب مركز **دالة لتحليل السياسات والاستشارات** إلى استنطاق شهري لأهم البحوث والدراسات التي تُنشر بخصوص العراق، ويضعها تحت البحث والتحليل لاستكشاف مكنونات ما يفكر به الغرب تجاه هذا البلد وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فكلنا يعلم ما تقوم به مراكز البحوث بدور كبير في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وتُعرف بال(Think Tanks) وتكون بعض المراكز الأمريكية على اتصال مباشر بصُناع القرار السياسي والاقتصادي والعسكري من ناحية، ومن ناحية أخرى يتجه أصحاب القرار أنفسهم نحو هذه المراكز من أجل بناء التصورات واتخاذ القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting
العراق . بغداد . العلوية . شارع 52
خلف مركز شرطة العلوية
E-mail: dalah center@gmail.com
Website: https://dalah-center.com

الراصد الدولي

تقرير شهري يصدر عن مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات يرصد ماتكتبه مراكز الأبحاث العالمية عن الشأن العراقي

العدد السادس نيسان 2024

المحتويات

مقدمة.....

كيف نتعامل مع قواعد اللعبة الجديدة في النزاع الإسرائيلي-الإيراني؟..... بول سالم وآخرون

ما مدى استدامة أساليب الدفاع والردع في ظل الهجوم الإيراني؟.....أندرو ج. كليمنسن

المنع أم العقاب؟ الجدل بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول أفضل السبل لردع إيران..... مايكل آيزنشتات

وسط الضربات (الإسرائيلية) الإيرانية، يتآكل القانون الدولي.....ألكسندر لانجلويس

تأثير الهجوم الإيراني على (إسرائيل) ..... مديحة أفضل وآخرون

مقدمة

بعد طوفان الاقصى، انخرطت الجمهوريةالاسلامية الإيرانية في مواجهة عسكرية مباشرة مع الكيان الصهيوني؛ فقد قصفت (إسرائيل) القنصليةَ الإيرانية في سوريا، ثم أرسلت إيران مئات الطائرات بدون طيار والصواريخ تجاه (إسرائيل).

فقد أظهرت الديناميكيات المختلفة التي ارتبطت بتغيير قواعد الاشتباك بين الجمهوريةالاسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني عددًا من القواعد التي ستحكم الشرق الأوسط في قابل الأيام، وهي تضاف إلى توجهات أخرى أبرزتها عملية طوفان الأقصى، أو على أقل تقدير أعادت ضبطها، فقد سعت اغلب الأطراف الدولية والإقليمية – باستثناء الكيان الصهيوني – لعدم التصعيد، وإن اختلفت دوافعها، فلا تزال دول الخليج تقاوم السياسة الأميركية التي تدفعها بحكم الأمر الواقع إلى معادلة (إما معنا أو ضدنا)، بما في ذلك التواجد مع الكيان الصهيوني، في حين ترغب في الاستفادة من انفراجها مع إيران لاحتواء الموقف الإيراني فقط.

فعلى الرغم من توفر الرغبة عند الجميع، فإن شروط عدم التصعيد غير متوفرة حتى الآن ، إذ أن عدم التصعيد يتوقف– في الوقت الحالي – على عدة عوامل: من أهمها وضع حد للصراع في غزة، وتبني الولايات المتحدة موقفًا مختلفًا عن الكيان الصهيوني في السياسة الإقليمية، وإنشاء دولة فلسطينية، والتخلص من المتشددين على كل جانب.. عندها فقط يمكن التوصل إلى حل حقيقي للصراع.

في هذا العدد من الراصد الدولي عكف فريق العمل على استخلاص ما كتبته أهم مراكز الابحاث العالمية عن موضوعة المواجهة العسكرية المباشرة بين الجمهوريةالاسلامية الإيرانية و الكيان الصهيوني التي تحدث لأول مرة منذ تأسيس الكيان الصهيوني للوقوف على أهم مآلات تلك المواجهة وموقف الاطراف الفاعلة، المحلية والاقليمية والعالمية، منها.

كيف نتعامل مع قواعد اللعبة الجديدة في النزاع الإسرائيلي-الإيراني؟

بول سالم[*]، أليكس فاتانكا، نمرود غورين، براين كاتوليس، شارلز ليستر، روس هاريسون، رندا سليم، روبرت س. فورد

معهد الشرق الاوسط

25 نيسان 2024

مقدمة

شهد شهر نيسان/أبريل تصعيدًا غير مسبوقٍ في النزاع الإيراني-(الإسرائيلي) الآخذ في التفاقم منذ فترةٍ طويلة، حيث عمدَ كلّ من البلدَيْن إلى شنّ هجماتٍ بالصواريخ والمسيّرات على أراضي الطرف الآخر للمرّة الأولى في التاريخ.

يبحث خبراء معهد الشرق الأوسط في المقالات أدناه في الأثر المترتب على المناخ الأمني والسياسي في المنطقة غداة هذه الهجمات، والعناصر الضرورية لعودة الاستقرار في ظلّ قواعد اللعبة الجديدة، وكيف يمكن للدبلوماسية الأميركية تيسير هذه العملية.

بول سالم

خفض التصعيد لإعادة الاستقرار: منع تصادم مباشر ثانٍ بين إيران و(إسرائيل)

في نظريته حول العلاقات بين الدول، يعتبر الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز أنّ الاستقرار بين الخصوم يتحقّق عادةً من خلال توازن القوى، أو أقلّه توازن الردع. يمكن القول إنّ ذلك تحقّق بالفعل إلى حدٍ ما في خلال الأسبوعين الأخيرين، حيث برهنت إيران استعدادها وقدرتها على إطلاق الصواريخ والمسيرات باتّجاه (إسرائيل) مباشرةً، فيما أظهرت (إسرائيل) قدرتها على القيام بالمثل. ولا ينبغي استخلاص استنتاجاتٍ خاطئة لمجرّد أنّ معظم المسيّرات والصواريخ الإيرانية التي فاق عددها الثلاث مئة قد أُسقطت. فقد اكتسبت إيران معلومات قيّمة عن كيفية تصدّي (إسرائيل) والولايات المتحدة والحلفاء الإقليميّين لهجوم من هذا النوع. وإذا ما أرادت طهران فعلًا التسبب بضرر واسع، يمكنها إرسال 3,000 إلى 10,000من هذه

[*] بول سالم هو رئيس معهد الشرق الأوسط ومديره التنفيذي. يهتمّ بقضايا التغيير السياسي والانتقال والنزاع، وكذلك بالعلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.

المسيّرات والصواريخ، أو بإمكانها استخدام ترسانة "حزب الله" الذي يبعد دقائق قليلة وليس ساعات عن (إسرائيل). من جهتها، أظهرت إسرائيل قدرتها على ضرب أهداف في الداخل الإيراني - وأهمّ المنشآت النووية - من دون تفعيل نُظُم الدفاع الجوي الإيرانية.

بالتالي، برز مستوى جديد من الردع بين الطرفين. ولكن، في المقابل، أدّت الهجمات المتبادلة إلى بروز مخاوف بشأن التصعيد وشعورٍ بالتهديد في البلدين. فبات اليوم على (إسرائيل) أن تأخذ على محمل الجدّ استعداد إيران وقدرتها على ضربها مباشرةً، والأمر سيّان بالنسبة لإيران. ومن المرجّح أن يؤدي ذلك إلى سباقٍ للتسلُّح بين البلدين، من المنظورَيْن الهجومي والدفاعي. تتصدّر (إسرائيل) هذا السباق حاليًا بفضل حزمة المساعدات العسكرية بقيمة 17 مليار دولار أميركي التي وافقت عليها واشنطن الأسبوع الماضي. ويُتوقّع أن تتجّه إيران نحو روسيا والصين لتعزيز منظومتها الدفاعية الجوية والاستمرار في توسيع ترسانتها من الصواريخ والمسيرات. وينبغي أيضًا أن نأخذ في الاعتبار خطر أن تخطو إيران خطوةً حاسمة باتجاه تطوير أسلحة نووية لبلوغ مستوى الردع المطلق.

أصبحنا اليوم أمام واقعٍ جديد في الشرق الأوسط، ولا يمكن الولايات المتحدة أو غيرها القيام بالكثير لإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل 13 نيسان/أبريل. ولكن، ثمّة جملةٌ من التدابير التي يمكن اتخاذها لمحاولة إدارة النزاع والحدّ من المخاطر أمام هذا الواقع الجديد، بما فيها:

استحداث قناةٍ سرّية وفعالة للوساطة، تربط بين صناع القرار الأمني (الإسرائيليّين) والإيرانيّين، حتى ولو بطريقةٍ غير مباشرة. وستحتاج الولايات المتحدة إلى لعب دورٍ محوري في هذه القناة، إلى جانب أطراف إقليمية متعدّدة، على غرار عُمان وقطر وتركيا، قادرة على التواصل مع الإيرانيّين. وينبغي أن تعمل هذه القناة السرّية على إرساء "قواعد جديدة للّعبة" أو "خطوط حمراء"، للحرص على عدم تجدُّد التصعيد المباشر بين القوّتَيْن الإقليميّتَيْن.

بما أن موجة التصعيد الإقليمي بأكملها هذه قد نتجت عن الجولة الأخيرة من النزاع الفلسطيني-(الإسرائيلي)، يتعين على الولايات المتحدة تكثيف جهودها لوضع حدٍّ للحرب في غزة بشكل نهائي ومستدام، وتيسير عودة من تبقى من الرهائن (الإسرائيليّين)، واتخاذ تدابير عاجلة لرفع مستوى الأمن البشري وضمان التعافي لدى سكان غزة. كما وينبغي على الولايات المتحدة أن تصرّ على العودة إلى مسار حلّ الدولتين.

من جهةٍ أخرى، ينبغي على الولايات المتحدة والصين الحفاظ على علاقاتهما الوثيقة بالشركاء (إسرائيل) بالنسبة للولايات المتحدة، وإيران بالنسبة للصين)، وذلك لإدارة محور النزاع الخطير هذا في المستقبل وتجنّب أيّ مواجهةٍ كبرى.

حان الوقت كي تعيد طهران النظر في استراتيجيات الوكلاء التي تنتهجها

أليكس فاتانكا[*]

لا شكّ في أنّ الضربات المتبادلة الأخيرة بين إيران و(إسرائيل) ستستدعي بعض التفكير المعمّق في طهران، مع أنّ نتائج ذلك لن تتجلّى على الفور. حاليًا، يزعم المسؤولون الإيرانيون أن وابل المسيّرات والصواريخ التي أطلقتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية على (إسرائيل) في 13 نيسان/أبريل أرست معادلة من الردع المتبادل. وكانت شرارة جولة التصعيد الأخيرة هذه قد انطلقت نتيجة الغارة (الإسرائيلية) على السفارة الإيرانية في دمشق في الأول من نيسان/أبريل، التي أدّت إلى مقتل قادة بارزين في الحرس الثوري الإيراني. وبعد الضربة الإيرانية الانتقامية في 13 نيسان/أبريل، قرّرت (إسرائيل) الرد بطريقةٍ محدودة في 18 من الشهر نفسه.

الآن وقد اندلعت مواجهة مباشرة بين الطرفين، لا يمكن لإيران و(إسرائيل) العودة إلى مرحلة "حرب الظل". فقد برهن كلّ منهما قدرته على استهداف المواقع الحساسة للطرف الآخر بترسانته العسكرية. مع ذلك، بالنسبة للجانب الإيراني، كانت تلك المرة الأولى منذ تأسيس "محور المقاومة"، أي منذ حوالى 20 عامًا، التي توجّب على طهران فيها اختيار ما إذا كانت تريد لاستراتيجية الأمن القومي لديها بأكملها أن تتمحور حول النزاع مع (إسرائيل).

في المرحلة المقبلة، يمكن لطهران أن تقرّر التعامل مع هذا النزاع بالسبل السياسية والدبلوماسية، عوضًا عن محور المقاومة، وهو نموذجٌ للحرب بالوكالة ساهم في عزل إيران عن الغرب وأثار هواجس لدى جيرانها العرب بشأن أهدافها الإقليمية الفعلية. فبالنسبة لطهران، تبدّلت معادلة الكلفة-المنفعة التي تبرّر نموذج الحرب بالوكالة بشكلٍ ملحوظ في الأسابيع الأخيرة.

لطالما كان الهدف من نموذج الحرب بالوكالة هو السماح لإيران بمحاربة خصومها الإقليميّين بعيدًا عن أراضيها وبكلفةٍ مالية متدنية نسبيًا. ومع دخول المواجهة بين إيران و(إسرائيل) مرحلة النزاع المباشر، لم يعد ذلك ممكنًا.

ليست إيران الدولة الأولى التي تستخدم الحرب بالوكالة لتنفيذ أجندتها. فعلى مدى القرن الأخير، استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي/روسيا والصين الحرب بالوكالة بشكلٍ أوسع بكثير في سعيها للاستحواذ على السلطة. ومع ذلك، لا يجد أيٌّ من هذه البلدان مانعًا في التخلي عن وكلائه عندما تتخطى التكاليف المنافع. كذلك، فإنّ كلفة الانخراط في حربٍ بالوكالة لا تُقاس حصرًا بمدى الالتزام بقضية أيديولوجية معيّنة، بل بعوامل أخرى على غرار المصالح الجيوسياسية العامة، والكلفة المالية، والدعم الداخلي العام لاستراتيجية الوكلاء هذه.

في حالة إيران اليوم، يشكّل نموذج الحرب بالوكالة الإقليمي نتاج فرصٍ ظهرت في الأعوام العشرين الماضية، حين اندلعت الاضطرابات الأمنية وعمّ الفراغ السياسي في بلدان كاليمن

[*] أليكس فاتانكا هو مدير برنامج إيران وزميل أوّل في برنامج البحر الأسود في معهد الشرق الأوسط.

وسوريا، بقدر ما هو تحالف متكامل. وأفضل مثالٍ على ذلك علاقة طهران المتقلّبة مع نظام بشار الأسد في سوريا.

فعليًا، شكّلت مناورات الأسد الأخيرة نوعًا من السياسة الواقعية التي يجدر بطهران استخلاص الدروس منها. فإلى جانب الاجتماعات التي يعقدها الرئيس السوري مع المسؤولين الأميركيّين بحسب التقارير - وهو أمرٌ ترفض طهران القيام به - رفض الأسد أيضًا الانضمام إلى طهران في انشغالها الأيديولوجي المفرط بـ(إسرائيل) .

هذا وتشير تقارير إعلامية في طهران إلى احتمال تمرير بعض العناصر في نظام الأسد الاستخبارات إلى (الإسرائيليّين) ليقوموا باستهداف أصول إيرانية في سوريا. فبعد أن نجا نظام الأسد من الثورة الشعبية، لم تعُد هناك حاجةٌ ربما للإيرانيين. وبغض النظر عن مدي صحّة هذه التقارير، لا تعتبر طهران أنّ ولاء الأسد مضمون بالكامل.

يشير ذلك كلّه إلى أنّ لدى إيران ما يكفي من الأسباب لتُعيد النظر في التكاليف والمنافع المترتبة على استراتيجية الحرب بالوكالة التي تنتهجها ضدّ إسرائيل وداعميها في الولايات المتّحدة. فالتداعيات السلبية المحتملة لهذه الاستراتيجية أخطر من أيّ وقتٍ مضى، ويبدو أنّ المنظومة بأكملها تتزعزع، ولا سيّما أنّ بعض شركاء إيران في محور المقاومة ليسوا سوى حلفاء بحكم المصلحة في أفضل الأحوال ويسعون إلى تنفيذ أجنداتهم الخاصة، في حين أنّ الرأي العام الإيراني يعارض بشدّة استراتيجية النظام للحرب بالوكالة المحفوفة بالمخاطر

قواعد الاشتباك الجديدة، أهميةً التحالفات والشراكات

نمرود غورين(*)

أدّت سلسلة الأخبار المتسارعة في الشرق الأوسط إلى صرف انتباه الرأي العام (الإسرائيلي) بسرعة عن الهجوم الإيراني الذي وقعَ في 14/13 نيسان/أبريل، والذي اعتُبِرَ آنذاك تهديدًا عسكريًا غير مسبوق وفي غاية الخطورة. وفي أعقاب الردّ (الإسرائيلي) الذي لم يولّد أيّ استجابة إيرانية، عادَ تركيز (إسرائيل) لينصبّ مرّة أخرى على غزّة، حيث الاستعدادات جارية الآن لعملية مُحتمَلة في رفح، إلى جانب التصعيد المستمرّ مع "حزب الله" على الحدود (الإسرائيلية)-اللبنانية.

لكنَّ تسارُع وتيرة الأحداث ينبغي ألّا يصرف الأنظار عن القرار الذي اتّخذته إيران للمرّة الأولى بتوجيه ضربة مباشرة إلى (إسرائيل)، وهو قرارٌ من شأنه أن يُغيِّر قواعد اللعبة. فقد يؤدّي هذا التطوُّر إلى إرساء قواعد اشتباك جديدة في النزاع الطويل الأمد بين هاتين القوّتَيْن في الشرق

(*) د. نمرود غورين زميل أوّل مختصّ بالشؤون الإسرائيلية في معهد الشرق الأوسط ورئيس المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية "ميتفيم"، وأحد مؤسّسي مجلس دبلوماسية البحر الأبيض المتوسط.Diplomeds

الأوسط، ومن الممكن أن يدفع (إسرائيل) إلى تغيير حساباتها بشأن الأعمال العسكرية المستقبلية ضدّ الأهداف الإيرانية.

قبل الهجوم الإيراني على الأراضي (الإسرائيلية)، التزمت (إسرائيل) علنًا بالردّ بالمثل، ويبدو ظاهريًا أنَّها فعلت ذلك. لكنَّ الهجوم (الإسرائيلي) أتى بمثابة ردّ مدروس بعناية يرمي إلى منع التصعيد وتفادي ردّ إيراني آخر. فقد أشارَت التقارير إلى أنَّه كانَ مُوجَّهًا نحو هدفٍ عسكري مرتبط بالقوّات الجوّية – وليسَ هدفًا مدنيًا أو نوويًا – وبالتالي أتى مُشابهًا لخيار الاستهداف التي اعتمدته إيران في هجومها ضدّ (إسرائيل) قبل ذلك بأيّام.

جديرٌ بالذكر أنَّ (إسرائيل) امتنعت عن تبنّي الهجوم علنًا، رغم أنَّها قدّمت تلميحات كثيرة تؤكّد ضلوعها. وقد سمحَ ذلك للنظام الإيراني بإنكار الهجوم (الإسرائيلي) والتقليل من أهمية الحدث بمجمله من باب حفظ ماء الوجه، مُبرِّرًا عدم قيامه بردٍّ فوري. استخدمت (إسرائيل) أيضًا تكتيكات حفظ ماء الوجه لتبرير ردّها المحدود على هجومٍ شملَ أكثر من 300 طائرة مُسيَّرة وصاروخ جوّال وباليستي، حيث أشارت رسائل من مصادر (إسرائيلية) إلى أنَّ (إسرائيل) كانت قد خطّطت لردٍّ أشدّ بكثير، لكنَّها عادت وخفّفت من حجم هذا الردّ جرّاء الضغوط الغربية.

استخلصت (إسرائيل) دروسًا أساسية من التدابير التي اتّخذتها لاعتراض الضربة الإيرانية، والتي نجحت إلى حدّ كبير بفضل الدعم المشترك من الولايات المتّحدة والأردن والمملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتّحدة. تتغنّى (إسرائيل) عادةً باعتمادها على ذاتها وحرّيتها في العمل العسكري كمبدأَيْن رئيسيَّيْن في عقيدتها الأمنية القومية، مع أنَّها عمليًا تعتمد على الضوء الأخضر والدعم العسكري من الولايات المتّحدة غالبًا. وفي أعقاب الهجوم الإيراني بالصواريخ والمُسيَّرات، أصبحَ الرأي العام (الإسرائيلي) يُدرِك بوضوح ضرورة تنسيق الإجراءات مع الولايات المتّحدة والعمل ضمن النطاق الذي يوافق عليه الأميركيون.

برزت إلى الواجهة أيضًا الأهمية الاستراتيجية لعلاقات (إسرائيل) السلمية – إنّما المتوتّرة – مع الأردن، ما يدحض الشكوك التي أعربَ عنها السياسيون (الإسرائيليون) اليمينيون مرارًا وتكرارًا في السنوات الأخيرة حول منفعة هذه العلاقات. واتَّضَحَ أيضًا أنَّ التعاون الاستراتيجي بين (إسرائيل) والمملكة العربية السعودية والولايات المتّحدة بهدف التصدّي لهجمات الحوثيين منذ 7 تشرين الأوّل/أكتوبر يشمل قضايا أخرى بدوره.

فلكي تتمكّن (إسرائيل) من مواجهة إيران في المستقبل، لا بدَّ لها أن تُعزِّز شراكاتها الإقليمية. والسبيل الأفضل لتحقيق ذلك يندرج في سياق المسار نحو حلّ الدولتَيْن بين (إسرائيل) وفلسطين. فمن شأن ذلك أن يُتيح التطبيع بين (إسرائيل) والسعودية، بالإضافة إلى إعادة الزخم للعلاقات الإقليمية الحالية (لإسرائيل).

في الوقت الراهن، يُرجَّح أن يعودَ كلٌّ من (إسرائيل) وإيران إلى حالة النزاع التقليدية. وسوف يُواصِل وكلاء إيران، وعلى رأسهم "حزب الله"، شنّ هجمات على حدود (إسرائيل) ، كما من المُرجَّح أن تستمرّ (إسرائيل) في تنفيذ عمليات سرّية ضدّ أهداف إيرانية على علاقة ببرنامجها

النووي ومحاولة الحدّ من الوجود الإيراني في سوريا. وربّما سترتاح (إسرائيل) إذا كانت الخلاصة الرئيسية من هجمات نيسان/أبريل هي أنَّ ضرب الأهداف الإيرانية لا يؤدّي إلى ردٍّ إيراني إلّا إذا حصلَ على الأراضي الإيرانية (بما في ذلك بعثاتها الدبلوماسية في الخارج). فقاعدة الاشتباك هذه معقولة ويمكن الالتزام لها في نظر (إسرائيل).

أظهرت كلٌّ من (إسرائيل) وإيران في مواجهتهما الأخيرة أنَّهما قادرتان على التصرُّف بعقلانية وضبط وتيرة الصدام ضمن المستوى الذي تُريدانه. وقد استخدمتا القنوات الدبلوماسية غير المباشرة القائمة بين الولايات المتّحدة وإيران (عبر الدبلوماسيين السويسريين مثلاً) التي سمحت لهما بنقل هذه الرسائل المتعمّدة. وتعترف (إسرائيل) على نحو متزايد بأهمية الوساطة التي تضمّ أطرافًا متعدّدة على جبهات مختلفة، ويتجلّى ذلك أيضًا في المحادثات الجارية لإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم "حماس". يُعَدّ هذا التطوُّر إيجابيًا، ويجب أن يقترن بجهود (إسرائيلية) للاستثمار في إنشاء قنوات حوار خاصّة بها مع إيران.

الاستقرار في الشرق الأوسط يحتاج إلى زيادة انخراط الولايات المتّحدة، وليس انسحابها

براين كاتوليس[*]

اختبرت الدول والجهات غير الحكومية لسنوات عدّة حدود نفوذها في ميزان القوى المتقلّب وغير المستقرّ في الشرق الأوسط. وكانَ نشوء تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا قبل عقدٍ من الزمن أحد الأمثلة على ذلك، ما دفعَ الولايات المتّحدة والشركاء الإقليميين الرئيسيّين إلى التعاون للتصدّي لهذا التهديد الاستراتيجي لنظام الدول والاستقرار العالمي.

يُمثِّل النزاع المفتوح بين (إسرائيل) وإيران، الذي اندلع في الأسابيع القليلة الماضية بعد عقود من حرب الظلّ، أحدث جولة بين دولتَيْن مهمّتَيْن تختبران حدود قوّتهما علنًا. وفي خضمّ الإرباك الناجم عن الأجندات ووجهات النظر السياسية المُتنافِسة والحرب الدعائية والإعلامية بشأن تبادل الصواريخ وهجمات المُسيَّرات بين الجانبَيْن، قد يتمّ إغفال نقطة جوهرية، ألا وهي أنَّ (إسرائيل) وإيران تخوضان مواجهة من سنوات عن طريق الهجمات الإرهابية، والاغتيالات، والحرب بالوكالة، وغيرها من الوسائل المُبطَّنة، والآن اتّخذت الأمور طابعًا علنيًا.

لكنّ جولة القتال المفتوح والمنخفض الشدّة بين (إسرائيل) وإيران كانت محدودة للغاية - حيث إنَّ تكاليفها البشرية والمالية لا تُذكَر، ولا سيّما مقارنة بالحروب الأهلية التي اندلعت لسنوات في أماكن أخرى من المنطقة مثل سوريا والعراق واليمن والسودان وليبيا. فقد أرادَ كلٌّ من البلدَيْن توجيه رسالة للطرف الآخر واختبار طريقة ردّه، لكنَّهما كانا حريصَيْن على عدم خروج الأمور عن السيطرة.

[*] براين كاتوليس هو زميل أوّل معني بشؤون السياسة الخارجية الأميركية في معهد الشرق الأوسط.

ثمّة نقطة أساسية أخرى سقطت سهوًا في موجة التعليقات حول المواجهة الأخيرة بين (إسرائيل) وإيران، حيث يسعى كلّ طرف إلى دفع الآخر إلى الخضوع لشروطه، ألا وهي الدور المركزي للولايات المتّحدة في منع التصعيد في المنطقة. فعلى الرغم من كلّ الضجيج وأجندات المناصرة التي تُطرَح من وجهات نظر أيديولوجية وحزبية عدّة في النقاش السياساتي الأميركي بشأن الشرق الأوسط، لا شكّ في أنَّ الوجود العسكري الأميركي وبعض المساعي السرّية ضمن إطار دبلوماسية الأزمات كانا في الواقع عاملَيْن أساسيَّيْن لتحفيز الطرفَيْن الرئيسيَّيْن، أي (إسرائيل) وإيران، على ممارسة درجة معيّنة من ضبط النفس. بنت الولايات المتّحدة تحالفًا فعليًا وغير مُعلَن في المنطقة ليس استجابةً لتنظيم "الدولة الإسلامية" فحسب، بل أيضًا للتهديدات المتزايدة الناجمة عن إيران وشبكة شركائها، بدءًا بالحوثيين في اليمن ووصولاً إلى "حزب الله" في لبنان، فضلاً عن الميليشيات والجماعات الإرهابية في فلسطين والعراق وسوريا. لقد أسقطَ هذا التحالف العسكري معظم الصواريخ والمُسيَّرات التي استخدمتها إيران لاستهداف (إسرائيل). كذلك، فإنّ الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الولايات المتّحدة مع (إسرائيل) ، بتنسيقٍ خفيّ مع الشركاء العرب، هي التي أبقت ردّ (إسرائيل) على الهجوم الإيراني ضمن حدود مضبوطة.

ما الذي يعنيه ذلك في المرحلة المقبلة؟ أوّلاً، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تُواصِلَ أداء دورَها القيادي في السعي إلى تعزيز التكامل الأمني الاستراتيجي بين شركائها في المنطقة، مع الاعتراف عمليًا بالقيود التي تفرضها ثغرات الثقة. فلا تتمتّع أيّ قوّة خارجية أخرى - لا الصين، ولا روسيا، ولا أيّ بلد أوروبي – بعلاقاتٍ معمّقة وواسعة في المنطقة تُتيح لها توفير الحماية ضدّ التهديدات الأمنية الإقليمية والتهديدات العالمية المتزايدة المنبثقة عن إيران وشبكة شركائها.

ثانيًا، يجب على الولايات المتّحدة تكثيف دورها الدبلوماسي في السعي إلى تهدئة التوتّرات في المنطقة وبذل الجهود الدبلوماسية خلف الكواليس لمساعدة الجهات الفاعلة في عدم الانجرار إلى مواجهة أوسع نطاقًا. ويعني ذلك العمل بشكل أوثق، بالتنسيق مع شركائها، في الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي والمضيّ قدمًا نحو إنشاء دولة فلسطينية، وهو أمر يدعمه حاليًا أغلب شركاء الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، باستثناء البعض منهم.

أخيرًا، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تتغاضى عن الأصوات التي تعلو في النقاشات السياسية الداخلية، قائلةً إنَّ أميركا ووجودها العسكري والدبلوماسي في الشرق الأوسط يُشكّلان عائقًا أكثر من كونهما عاملاً داعمًا للاستقرار الإقليمي. فقد أثبتت الأحداث التي طرأت في الأشهر الماضية أنَّ هذه الآراء لا تعكس واقع الشرق الأوسط اليوم، الذي من شأنه أن يستفيد من الانخراط الأميركي المتزايد والأكثر توازنًا وثباتًا في المنطقة.

بعد تجاوز الخطوط الحمراء، تواجه إيران و(إسرائيل) اليوم بيئةً محفوفةً بالمخاطر التي يتعذّر التنبّؤ بها

تشارلز ليستر[*]

طوال عقود من الزمن، بقي العداء الذي تتّسم به العلاقة بين إيران و(إسرائيل) خفيًّا - أي أنّه اقتصر على التجسُّس والفضاء الإلكتروني والخلايا السرّية والحلفاء بالوكالة والقوّات الخاصّة التي تعمل خلف خطوط العدو. وعلى الرغم من أنّها كانت عنيفة وفتّاكة بدون شكّ في أحيان كثيرة، بقيت هذه الحرب الخفيّة وغير المتكافئة في الغالب لسنوات ضمن خطوط حمراء معيّنة غير مُعلَنة. وقد أنتج ذلك مستوى معيّنًا من القدرة على التنبّؤ بالأحداث وتفادي دوّامات التصعيد الخطير، أو على الأقلّ إبقائها ضمن دائرة الاحتمالات غير المُرجَّحة.

تغيَّرت المعادلة كلّها هذا الشهر، عندما انتُهِكَت بشكلٍ منهجي الخطوط الحمراء القائمة منذ وقت طويل، بدءًا من الأوّل من نيسان/أبريل، عندما شنّت (إسرائيل)غارة جوّية دقيقة على مبنى تابع للقنصلية الإيرانية في دمشق، ما أسفرَ عن مقتل جميع قادة فيلق القدس التابع لحرس الثورة الإسلامية في المشرق، وبينهم العميد محمّد رضا زاهدي. وبعد اثني عشر يومًا، في 13 نيسان/أبريل، حصلَ الردُّ الحتمي – فأطلقت إيران أكثر من 300 مُسيَّرة انتحارية وصاروخ جوّال وباليستي عبر الشرق الأوسط، مُستهدِفةً (إسرائيل). وفي تنسيقٍ عسكري دولي لافت، بادرَت كلٌّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا (إسرائيل) والأردن وغيرها من الجهات الإقليمية إلى اعتراض كلّ الهجمات تقريبًا، ما أدّى فعليًا إلى إبطال الهجوم الجوّي غير المسبوق. وفي 18 نيسان/أبريل، ردّت (إسرائيل) بإطلاق عدّة صواريخ من طراز "بلو سبارو" على إيران من مُقاتِلات مُحلّقة في المجال الجوّي العراقي، مُستهدِفةً موقع رادار تابع للحرس الثوري خارج أصفهان يحمي منشأة نطنز النووية.

ورغم أنَّ هذه الضربة البسيطة نسبيًا كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى قدرة (إسرائيل)على بلوغ أهداف في العمق الإيراني والتحذير من عدم التصعيد، إلّا أنَّ إيران تحتفظ بأوراق خاصّة للردّ في هذه المواجهة غير المتكافئة، أي عبر وكلائها. كانت المواجهة الخطيرة غير المسبوقة بين (إسرائيل)وإيران في الأسابيع الأخيرة عبارة عن مواجهة مباشرة بين دولتَيْن، في حين تابعَ وكلاء إيران نشاطهم السابق غير متأثّرين بالمستجدّات. والاستثناء الوحيد هنا هم شركاء إيران المسلّحون في العراق وسوريا الذين التزموا بوقفٍ غير مُعلَن للهجمات ضدّ القوّات الأميركية منذ أوائل شهر شباط/فبراير.

في السابق، عندما كانت إيران تُستَفَزّ بشكل خاصّ بالأعمال (الإسرائيلية)، كانت تستعين بوكلائها في سوريا والعراق للردّ - ليس ضدّ إسرائيل نفسها، ولكنْ عبر استهداف القوّات الأميركية كمصدر للضغط غير المباشر على السياسة (الإسرائيلية). وقد تعود هذه الورقة إلى الساحة الآن فيما تسعى إيران إلى الردّ على ضربة أصفهان بأساليب غير متكافئة. في 21 و22 نيسان/أبريل،

[*] شارلز ليستر زميل أوّل ومدير برنامجَيْ سوريا ومكافحة الإرهاب والتطرّف في معهد الشرق الأوسط.

نفَّذَ وكلاء إيران ما لا يقلّ عن ثلاث هجمات ضدّ القوّات الأميركية في العراق وسوريا - وهي الأولى منذ ما يزيد عن 10 أسابيع.

ولم يأتِ تجدُّد الهجمات من باب الصدفة؛ وفي حين أنّ تلك الهجمات قد تشير إلى عودة الدينامية التي حكمت الأعمال العدائية قبل 1 نيسان/أبريل، يبدو أنّ هذا التوصيف متفائل بشكل مفرط. فبمجرّد تجاوز الخطوط الحمراء، تصبح الأخيرةُ ضبابيةً في أحسن الأحوال. ومن وجهة نظر الدول كما الوكلاء، أصبحت بيئة العمليات الآن أكثر خطورةً وأكثر عُرضة للتصعيد المقصود أو غير المقصود.

إيران وروسيا والصين: تحالفٌ ثلاثي تحت وطأة الحرب

روس هاريسون[*]

كُتِبَ الكثير عن تجدُّد المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط. ولكن بُعيد هجمات "حماس" في السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، يبدو أنَّ روسيا والصين قد تنازلتا عن الصدارة لصالح الولايات المتّحدة، مُعوِّلين على قدرة واشنطن واستعدادها لكبح نزعة إسرائيل للانتقام وكذلك لمنع امتداد رقعة النزاع خارج غزّة. أمّا في أعقاب الهجوم الإيراني على (إسرائيل) في منتصف نيسان/أبريل والهجوم الإسرائيلي المضادّ، فلا بدَّ من فهم الدور الذي قد تضطلع به كلٌّ من موسكو وبيجين في المرحلة المقبلة لناحية تخفيف وتيرة التصعيد بين إيران (إسرائيل).

تبدو روسيا والصين وكأنَّهما أقلّ نشاطًا على الساحة الإقليمية مقارنةً بما قبل 7 تشرين الأوّل/أكتوبر، وذلك لعدّة أسباب. أوّلاً، لديهما موارد عسكرية ودبلوماسية محدودة للتعامل مع القتال المُحتدم في غزّة. ثانيًا، لا تواجه روسيا والصين القدر نفسه من المخاطر في حرب غزّة مقارنةً بالولايات المتّحدة، كون الأخيرة هي الحليف الرئيسي (لإسرائيل).

ولكنْ، ثمّة تعليلٌ أقرب إلى المنطق الاستراتيجي يُفسِّر تراجع روسيا والصين. فالبلدان يستفيدان من النشاط الأميركي في المنطقة منذ السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر من دون الحاجة إلى بذل أيّ جهد. بالنسبة إلى روسيا، أدّت حرب غزّة والدور الذي لعبته الأسلحة الأميركية في هجمات (إسرائيل)الدموية إلى صرف الأنظار الدولية عن وحشية موسكو في أوكرانيا، كما عرّضت واشنطن لاتهامات بازدواجية المعايير. وبالنسبة إلى الصين، تراجعَ التركيز أيضًا عن تايوان مقارنةً بما كانت عليه الأمور قبل ستّة أشهر. واستفادت بيجين أيضًا من الجهود الأميركية لتوفير الأمن في ممرّات الشحن الحيوية في البحر الأحمر التي تتعرّض لهجمات الحوثيين. إضافةً إلى ذلك، استفادت روسيا والصين سياسيًا من الهزيمة التي تكبَّدَها الرئيس الأميركي جو بايدن على الساحة العالمية وفي بلده بسبب تقديمه ما اعتُبِرَ دعمًا غير مشروط (لإسرائيل).

---

[*] روس هاريسون زميل أوّل ومحرّر سلسلة كتب في معهد الشرق الأوسط.

ولكنْ، في 1 نيسان/أبريل، عندما هاجمت (إسرائيل)القنصلية الإيرانية في دمشق، تغيَّرَت المعادلة كلّها. ومنذ ذلك الحين، تحوَّلَ النزاع من حرب ظلّ تخوضها بالدرجة الأولى الميليشيات المدعومة من إيران، إلى نزاعٍ مباشر بين إيران و(إسرائيل). والآن، أصبحت الصين وروسيا معنيّتَيْن أكثر بالنتيجة؛ فلن يستفيد أيٌّ منهما من اندلاع حرب واسعة النطاق في الشرق الأوسط. وتُدرِك موسكو أنَّ الحرب الطويلة يمكن أن تُزعزع حُكم الرئيس بشّار الأسد في سوريا، معقل روسيا الرئيسي في المنطقة. وستخسر موسكو وبيجين إذا وقعت حرب كبرى وأدّت إلى زعزعة استقرار إيران، الحليف الرئيسي لكليهما، وإذا خرجت واشنطن مُنتصِرَةً بطريقة أو بأخرى بعد مواجهة بهذا الحجم.

لكنَّ أوجه التشابه تقفُ عند هذا الحدّ بسبب الاختلافات الكبيرة بين مصالح روسيا ومصالح الصين. فروسيا لا تكترثُ كثيرًا لنجاح الجهود الدبلوماسية، بل تفضّل بقاء إيران دولة منبوذة دبلوماسيًا كحالها. كذلك، في حال نجاح الجهود الدبلوماسية في إنهاء حرب غزّة وإعادة الاستقرار للشرق الأوسط، قد تعود الأنظار الدولية للتركّز مجدّدًا على أوكرانيا. وقد يؤدّي الاستقرار أيضًا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الضغط على الاقتصاد الروسي الذي يرزح تحت وطأة العقوبات. وأخيرًا، يمكن للجهود الدبلوماسية أن تعود بالمنفعة على واشنطن، وهو أمرٌ تريد موسكو تجنُّبه بأيّ ثمن. بعبارة أخرى، صحيحٌ أنَّ روسيا لا تريد حربًا شاملة في الشرق الأوسط، لكنَّها تستفيد من النزاع المُحتدِم وغياب المساعي الدبلوماسية الرامية إلى خفض وتيرة التصعيد.

في المقابل، فإنَّ الاستقرار الإقليمي الشامل يخدم مصلحة الصين، وبالتالي لديها مصلحة أكبر في الدبلوماسية – شرط أن تكون الأخيرة متناغمة مع تفضيلات بيجين. أوّلاً، من مصلحة الصين حماية التقارُب الذي توسّطت فيه قبل أكثر من عام بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو الاتّفاق الذي قد تُطيح به الحرب الواسعة النطاق. إضافةً إلى ذلك، قد يؤدّي ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب إلى تعكير صفو الاقتصاد الصيني الذي يواجه تحدّيات عدّة في الأساس. وأخيرًا، استفادت الصين اقتصاديًا واستراتيجيًا من قدرتها على التعامل مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، وهو أمرٌ قد تُعيقه الحرب الشاملة.

تُريد روسيا والصين تجنُّب الحرب الشاملة في الشرق الأوسط. ولكنْ، من المتوقع أن تستفيد الصين من الجهود الدبلوماسية أكثر من روسيا. للمفارقة، من مصلحة (إسرائيل) وروسيا إبقاء النزاع الحالي على نارٍ هادئة، وذلك لأنَّ ساعة الحساب قد تدقّ لقيادات البلدَيْن عندما يهدأ الصخب. في المقابل، قد تكون للصين والولايات المتّحدة مصلحة مشتركة في تحقيق الاستقرار، وإنْ اختلفت وجهات النظر حيال ذلك. وبدلاً من المنافسة على سلامٍ أميركي جديد أو سلامٍ صيني، ربّما تستطيع واشنطن العمل على إيجاد أرضية مشتركة مع بيجين لتمهيد الطريق أمام شرق أوسط أكثر أمانًا واستقرارًا، مع الحدّ من قدرة موسكو على لعب دورها المُفسِد المعهود.

تصعيد النزاع الإيراني-الإسرائيلي سيزيد من تعقيد المفاوضات بين إسرائيل و"حماس"

رندا سليم(*)

حتّى هذه اللحظة، لم تنجح عملية الوساطة الثلاثية التي ترأسها قطر ومصر والولايات المتّحدة بين (إسرائيل) و"حماس" في التوصُّل إلى هدنة إنسانية ثانية يمكن أن تؤدّي إلى وقف دائم لإطلاق النار تزامنًا مع الإفراج عن الرهائن الإسرائيليّين والأسرى الفلسطينيين المُحتجَزين في السجون (الإسرائيلية). وفي ظلّ الضغط الذي مارسه الرئيس الأميركي على المسؤولين (الإسرائيليين)، سمحت (إسرائيل)بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة – ولكنَّ هذه الكميات ما زالت غير كافية لدرء شبح المجاعة. في الوقت نفسه، تُشير المعلومات إلى أنَّ إسرائيل تستعدّ لغزو برّي في رفح، جنوب قطاع غزّة - وهو الملجأ الأخير المتبقّي داخل القطاع لأكثر من مليون فلسطيني فرّوا من شمال القطاع ووسطه.

وعلى الرغم من أنَّ أيًّا من أطراف المحادثات لم يُعلِن وصول الأمور إلى طريقٍ مسدود، لم يُبدِ الطرفان المتنازعان، أي (إسرائيل)و"حماس"، استعدادهما لتقديم التنازلات الصعبة اللازمة للتوصُّل إلى اتّفاق. فكلٌّ منهما يُلقي اللوم على الطرف الآخر مُتّهِمًا إياه بعرقلة المفاوضات، كما أنَّ الإدارة الأميركية تدخّلت وألقت اللوم على حركة "حماس" مُعتبِرةً أنَّها العقبة الأساسية التي تَحول دون التوصُّل إلى انفراجٍ في المفاوضات. من جهة أخرى، لن يؤدّي التصعيد الحادّ في النزاع الإيراني-الإسرائيلي هذا الشهر سوى إلى إبعاد احتمال التوصُّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار في غزّة.

وحتّى لو وضعنا جانبًا العواقب الإقليمية الأوسع نطاقًا للهجمات الإيرانية و(الإسرائيلية) المتبادلة الأخيرة، يمكن القول إنَّ عملية الوساطة بين إسرائيل وحركة "حماس" مُعلَّقة، وسنكون بحاجة إلى تغييرات جذرية في ديناميات النزاع في غزّة، إمّا بسبب الضغط الداخلي أو الخارجي أو كليهما، لتغيير حسابات الخصمَيْن الرئيسيَّيْن حيال قيمة التوصُّل إلى اتّفاق. ولا يزال قادة (إسرائيل)و"حماس" مُقتنِعين، وليس بالضرورة للأسباب نفسها، بأنَّ الاتّفاق سيُضرّ بمصالحهما أكثر من الوضع الراهن.

يُقاتِل رئيس الوزراء (الإسرائيلي) من أجل بقائه السياسي، فيما يُقاتِل قادة "حماس"، ولا سيّما أولئك الذين ما زالوا في غزّة، من أجل البقاء على قيد الحياة. ويواجه كلاهما قراراتٍ مصيرية، ما يعني أنَّ تكاليف الخسارة باهظة، والعواقب ليست نظريةً فحسب. فالقرارات التي يتّخذونها الآن ستكون لها عواقب حتمية على مستقبلهم الشخصي.

يمارس الناخبون الإسرائيليون ضغوطًا لدفع رئيس الوزراء (الإسرائيلي) باتّجاه تقديم تنازلات يمكن أن تضمن التوصُّل إلى اتّفاقٍ. إلّا أنَّ هذا الاتّفاق ربّما يعني انتهاء مستقبله السياسي.

(*) رندا سليم مديرة برنامج تسوية المنازعات وحوارات دبلوماسية المسار الثاني في معهد الشرق الأوسط، كما أنَّها زميلة غير مُقيمة في معهد السياسة الخارجية التابع لكلية الدراسات المتقدّمة والدولية في جامعة جونز هوبكنز.

وفي الجانب الآخر، يمارس المسؤولون القطريون والمصريون أيضًا ضغوطًا على قيادة "حماس" للتوصُّل إلى اتّفاق. وفي الوقت نفسه، لم توقف (إسرائيل)هجماتها على غزّة، كما أنَّها تُهدِّد الآن بغزو برّي في رفح. بالنسبة إلى قادة حركة "حماس"، وتحديدًا أولئك الذين ما زالوا في قطاع غزّة، يهدف الاتّفاق بالدرجة الأولى إلى القضاء عليهم وإنهاء دور الحركة في إدارة الشؤون الفلسطينية. وفي الواقع، أعلنَ المسؤولون (الإسرائيليون) والأميركيون صراحةً عن نيّتهم تحقيق هذين الهدفَيْن.

وعلى الرغم من أنَّ فريق الوساطة الثلاثي يتمتّع بإمكانية الوصول إلى الطرفَيْن المتنازعَيْن ويحظى بقبولٍ منهما، لكنَّه لا يحظى بثقة أيٍّ منهما. فيطرح كلّ عضو في الفريق أجندته الخاصّة على طاولة الحوار، ما يجعل المفاوضات بين الوسطاء حول الأهداف المنشودة من المحادثات صعبةً في حدِّ ذاتها. ويعاني الطرفان المتنازعان أيضًا من انعدام الثقة في صفوف الجبهة الداخلية. فالانقسامات بين الفلسطينيين وبين (الإسرائيليين) تمنع القيادات في الطرفَيْن من اتّخاذ القرارات الصعبة التي لن تقبلها بالضرورة جميع الأطراف المعنيّة على كلا الجانبَيْن. ففي صفوف الفلسطينيين، تزداد المعارضة الشعبية ضدّ حركة "حماس"، حيث يلوم الشعب الحركة على المصاعب والمآسي التي يعاني منها. كذلك، تزداد المعارضة الشعبية في صفوف الإسرائيليين صدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي لفشله في إعادة الرهائن ولإدارته السيّئة للحرب وتداعياتها السياسية على سُمعة (إسرائيل)في الخارج.

وما يزيد من صعوبة هذه المفاوضات هي النزاعات الجانبية التي تؤثّر بصورة مباشرة على حسابات صنع القرار لدى القادة في النزاع بين (إسرائيل)و"حماس". ففي ظلّ تصاعد وتيرة المواجهة الإيرانية-الإسرائيلية، فضلاً عن التصعيد التدريجي في الاشتباكات الحدودية بين "حزب الله" (إسرائيل)، سقطت قواعد الاشتباك السابقة التي كانت تحكم تلك النزاعات، ما أضاف عنصرًا آخر من عناصر الاضطراب إلى سياقٍ متقلّب أساسًا. فتلك النزاعات تصرف الانتباه بعيدًا عن الحرب في غزّة وتجعل قرار قيادات (إسرائيل)و"حماس" بالتوصُّل إلى اتّفاق أكثر صعوبةً. بالنسبة إلى رئيس الوزراء (الإسرائيلي)، إنَّ ضبط الوضع على الجبهة الإيرانية-الإسرائيلية يُقلّل من هامش المناورة لديه بشأن التنازلات التي يمكن تقديمها لحركة "حماس"، ولا سيّما إذا أرادَ الحفاظ على دعم أعضاء ائتلافه اليميني. لذا، فالحرب في لبنان قد تمنحه مهلةً سياسية. ومع ذلك، إذا عُدنا بالنظر إلى الوراء، فإنَّ الحروب (الإسرائيلية) السابقة في لبنان انتهت عادةً بفقدان رئيس الوزراء الإسرائيلي مصداقيته وإقالته من منصبه في نهاية المطاف.

إنَّ قرار إيران بتحويل حرب الظلّ التي تخوضُها مع (إسرائيل)إلى حرب مباشرة بينهما، وسياسة "حزب الله" التصعيدية المُعلنة إزاء (إسرائيل)، فضلاً عن مشاركة أعضاء آخرين من محور المقاومة الذي تقوده إيران في دعم "حماس"، كلّ ذلك يمنحهم ويمنح طهران مقعدًا على طاولة صنع القرار، ما يزيد من صعوبة عملية صنع القرار المتوتّرة أساسًا في الجانبَيْن.

إنَّ المفاوضات المتعدّدة الأطراف والتي تنطوي على قضايا متعدّدة تستغرق في العادة وقتًا طويلاً لتَصِلَ إلى اتّفاقٍ مقبول لدى جميع الأطراف. ويصحّ ذلك بشكل خاصّ إذا خيضَت

المفاوضات في خضمّ نزاع شرس أودى بحياة عشرات الآلاف من المدنيّين وأسقطَ عددًا أكبر من الجرحى، وقَلَبَ حياة الملايين رأسًا على عقب، وشملَ حتّى الآن ستّة ميادين عسكرية مختلفة. لذلك، لا ينبغي لنا أن نتوقّع التوصُّل إلى خاتمة تفاوضية سريعة أو سهلة لهذه الحرب.

رسم "الخطوط الحمراء" الجديدة: دروس قديمة من لبنان

روبرت س. فورد(*)

أخطر مفاصل في السياسة الدولية هي عندما يحاول الخصوم المسلّحون إعادة رسم "خطوطهم الحمراء"، تمامًا كما نشهد اليوم بين إيران و(إسرائيل). فكلُّ طرفٍ يسعى إلى إعادة بناء قوّته الرادعة ضدّ الطرف الآخر، ولكنْ قد يتمّ تجاوز الخطوط الحمراء المُبهَمة والانزلاق إلى مواجهة مسلّحة متصاعدة وغير مقصودة. لذلك، يجب أوّلاً تحديد الخطوط الحمراء لدى الخصمَيْن. ولإيضاح هذه الفكرة، يمكننا العودة إلى مثالٍ من عدّة عقود مضت.

بعد الغزو (الإسرائيلي) للبنان عام 1978، توصَّلت كلٌّ من (إسرائيل)وسوريا إلى تسوية مؤقّتة في البلد: لم تنشر سوريا قوّاتها جنوب نهر الليطاني، ووافقَ (الإسرائيليون) على الانتشار العسكري السوري في أماكن أخرى من لبنان شرط ألّا تستخدِم دمشق بطاريات مضادة للطائرات لأنَّها قد تعترض رحلات الاستطلاع (الإسرائيلية). تقبَّل السوريون أنَّ (إسرائيل)تسعى إلى ردع الهجمات على طول حدودها الشمالية، في حين تفهَّم ا(لإسرائيليون) المخاوف السورية بشأن عدم الاستقرار في لبنان وإمكانية انتقاله إلى سوريا. احترمَ كلُّ طرفٍ المصالح الأمنية للطرف الآخر، أو أدركا على الأقلّ أنَّ جهود التصدّي للطرف الآخر ستكون باهظة الثمن. واستمرّت قواعد اللعبة هذه إلى أن رأت الحكومة (الإسرائيلية) فرصةً استراتيجية واجتاحت لبنان في عام 1982.

بالعودة إلى عام 2024، تحتاج كلٌّ من (إسرائيل)وإيران، كما إسرائيل وسوريا سابقًا، إلى فهم الخطوط الحمراء التي أعاد الطرف الآخر رسمها. ومن شأن المساعي الدبلوماسية التي تبذلها الأطراف المعنيّة، بما في ذلك الولايات المتّحدة، أن تساعد الخصمَيْن على تحقيق هذا التفاهم وتمرير التحذيرات. في حالة إيران (إسرائيل)، اللتين لا تربطهما علاقات مباشرة، يتعيّن على حكومات أخرى أن تتكفّل بنقل الرسائل أو ربّما تأدية دور الوسيط للقواعد الجديدة. ولكنْ، للتوصّل إلى نتيجةٍ فعّالة، على واشنطن أن تفهم الفرق بين دور حامل الرسائل ودور الوسيط. يمكن لواشنطن أن تكتفي بنقل الرسائل إلى (إسرائيل)من دُوَل تتواصل مع طهران وليست لديها اتّصالات مستمرّة مع (إسرائيل) (مثل عُمان وقطر). ولكنْ، إذا أرادت واشنطن التوسُّط لتثبيت قواعد اللعبة - وتخفيف الضغط للتدخُّل ضدّ إيران لاحقًا - فيجب أن تكون مستعدّة لتغيير تصوُّر (إسرائيل)لمصالحها الوطنية عندما تختبر الخطوط الحمراء الإيرانية.

(*) السفير (المتقاعد) روبرت س. فورد زميل أوّل في معهد الشرق الأوسط، يتناول في كتاباته التطوُّرات في دول المشرق العربي وشمال أفريقيا.

إنَّ فشل إدارة الرئيس رونالد ريغان في الضغط على رئيس الوزراء (الإسرائيلي) مناحيم بيغن ووزير الدفاع أرييل شارون للامتناع عن غزو لبنان في العام 1982، ساعدَ (إسرائيل)على اتّخاذ قرار إلغاء التسوية المؤقّتة. وفي محاولةٍ لاحتواء الأزمة لاحقًا، طالبَ الرئيس ريغان شخصيًا، بعد أربعة أشهر، أن يمارس بيغن ضبط النفس أثناء قصفه لبيروت في آب/أغسطس 1982. وافقت (إسرائيل)على ذلك، وسمحَت تلك الهدنة للمبعوث الأميركي فيليب حبيب بالمضيّ قطمًا في خطّة للانسحاب من لبنان. على المقبل الآخر، ينبغي على واشنطن وعواصم أخرى أن تحثّ إيران على احترام الخطوط الحمراء (الإسرائيلية). كذلك، سيتعيّن على إيران أن تثبت أنَّ وكلاءها في العراق وسوريا، ولا سيّما "حزب الله" في لبنان، سيحترمون الخطوط الحمراء (الإسرائيلية). وثمّة مسألةٌ ملحّة بصورة خاصّة، وهي هجمات "حزب الله" على التجمّعات في شمال (إسرائيل)التي اضطرّ سكّانها إلى إخلائها. إنَّ وساطة واشنطن الناجحة في تحديد قواعد اللعبة بين (إسرائيل)وإيران لن تتطلّب استخدام النفوذ فحسب، بل ستقتضي أيضًا القدرة على إنفاذها على المدى الطويل. سقطت خطّة حبيب للبنان لاحقًا عندما سعت واشنطن إلى تقليص مشاركتها. وسيكون من الصعب لإدارة بايدن الحفاظ على نفسها الطويل وضمان استدامة القواعد الجديدة بين (إسرائيل)وإيران نظرًا للأولويات الكثيرة في واشنطن في عام 2024.

ما مدى استدامة أساليب الدفاع والردع في ظل الهجوم الإيراني؟

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

6أيار/مايو 2024

أندرو ج. كليمنسن(*)

على الرغم من نجاح رد الحلفاء على الهجوم الإيراني على (إسرائيل) في الثالث عشر من نيسان/أبريل، إلّا أن ذلك الهجوم يدعو إلى التشكيك في مدى استدامة النهج الحالي، مما يشير إلى أنه من الضروري على صناع القرار السياسي أن يعيدوا النظر في المشتريات العسكرية، ووضع القوات، وقوة الردع في الشرق الأوسط.

لم يكن الهجوم الإيراني على (إسرائيل)في 13 نيسان/أبريل مجرد استعراض، بل كان هجوماً جوياً منسقاً. ولحسن الحظ تمكنت عملية "الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات" التي تم تنفيذها بإتقان من صد الهجوم بنجاح باهر، ويرجع ذلك أساساً إلى ثلاثة أسباب: (1) التفوق التكنولوجي، (2) والانتشار الأمامي الكبير للقوات الأمريكية، (3) والشبكة المنسقة للغاية من الشركاء. ومع ذلك، لا ينبغي الظن أن طهران ووكلاءها يفتقرون إلى الخيارات ضد دفاعات الحلفاء، فكل واحد من هذه الإنجازات يأتي مع محاذير يجب معالجتها لردع إيران بشكل فعال في المستقبل.

الهجوم والدفاع

شهد الهجوم إطلاق أكثر من 300 طائرة مسيرة وقذيفة وصاروخ على (إسرائيل) مع أوقات وصول تقدر بست ساعات تقريباً. وفي الوابل الأول، تم إطلاق ما يقرب من 170 طائرة مسيرة من الأراضي الإيرانية، أعقبها بعد ساعات قليلة إطلاق ما يقرب من ثلاثين صاروخ كروز . بالإضافة إلى ذلك، أطلقت إيران وابلين من الصواريخ الباليستية تراوح إجمالي عددها بين حوالي 110 و130 صاروخاً. وفي الوقت نفسه، أطلق «حزب الله» اللبناني والحوثيون اليمنيون ووكلاء مختلفون في العراق عشرات الطائرات المسيرة والقذائف والصواريخ من أراضيهم.

وفي المجمل، بدا أن أربعة صواريخ باليستية فقط، اخترقت الدفاعات (الإسرائيلية)، ولم تصل أي طائرات مسيرة أو أسلحة أخرى إلى أهدافها. ويمثل ذلك معدل نجاح إجمالي بنسبة 98 في المائة لدفاعات الحلفاء، ومعدل نجاح يفوق 90 في المائة ضد الصواريخ الباليستية الإيرانية على وجه التحديد .

وفي حين لم تُكشف تفاصيل عن المنصات المحددة التي استخدمت للتصدي لذخائر معينة أطلقها العدو، إلا أن التقارير مفتوحة المصدر والأمور المعروفة عن عقيدة "الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات" تشير إلى أن مجموعة من المنصات البحرية والبرية والجوية استخدمت وسائل حركية وكهرومغناطيسية (أي التشويش) لتدميرها أو تعطيلها .ووفقاً

(*) **العقيد أندرو ج. كليمنسن**") سلاح الجو الأمريكي") هو زميل عسكري في معهد واشنطن **للفترة 2023-2024. أندرو ج. كليمنسن هو زميل عسكري لعام 2023-2024 في "معهد واشنطن" وعقيد في "سلاح الجو الأمريكي."**

لبعض التقارير استفاد هذا الجهد الدفاعي من معدل فشل يقارب 50 في المائة للصواريخ الباليستية التي أطلقتها إيران، وقد يكون ذلك ناجماً عن عيوب في التصنيع أو ضعف في الأداء العسكري أو التخريب أو أسباب أخرى.

يمتلك تحالف الدول الذي تصدى للهجوم ترسانة من أنظمة الدفاع الجوي "المتقدمة والرفيعة المستوى" - وهذه فائدة تكتيكية ولعنة مالية في الوقت نفسه .فمنصته الجوية البارزة هي المقاتلة الشبح من نوع "أف-35 لايتننغ 2 "التي تبلغ تكلفتها 100 مليون دولار، والتي يمكن تسليحها بصواريخ جو-جو من نوع "أي آي إم-120" تبلغ قيمتها مليون دولار وصواريخ "أي آي إم-9" بقيمة 500 ألف دولار. ولم يكن من الصعب على طائرات "إف-35" (الإسرائيلية) المعدلة وغيرها من طائرات التحالف المقاتلة إسقاط مجموعة المسيرات الإيرانية التي كانت تحلق ببطء (حوالي 20,000 دولار إلى 50,000 دولار لكل وحدة) وصواريخ "كروز" غير المكلفة على نحو مماثل .فمن الأرض، استخدمت القوات الأمريكية في العراق بطارية صواريخ "باتريوت "واحدة على الأقل، تبلغ تكلفة كل صاروخ من صواريخها الاعتراضية 4 ملايين دولار . وفي البحر الأبيض المتوسط، أسقطت مدمرتان أمريكيتان من طراز "أرلي بيرك" ستة صواريخ، على الأرجح بواسطة صواريخ اعتراضية من طراز "إس إم-3" تكلف ما بين 9.7 و28 مليون دولار بحسب النوع المستخدم. كما يبدو أن (إسرائيل)استخدمت كامل مجموعتها من أنظمة الدفاع الصاروخي ("مقلاع داود"، و"آرو" (السهم) 2 و3، والقبة الحديدية)، مع صواريخ اعتراضية تبلغ تكلفة كل منها عدة ملايين من الدولارات.

علاوة على ذلك، تطلّب الدفاع الناجح أكبر وجود أمريكي في منطقة عمليات "القيادة المركزية الأمريكية" منذ ذروة القتال ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد أدى هذا الانتشار إلى توسيع حدود العناصر والمعدات الأمريكية، لا سيما في الوقت الذي يحاول فيه الجيش الأمريكي إعادة التوازن إلى وضع قواته لدعم استراتيجية الدفاع الوطني التي تركز على القوة الصينية الصاعدة في المحيط الهادئ. على سبيل المثال، كانت المدمرة "يو إس إس كارني "موجودة في المنطقة منذ 200 يوم عند حصول الهجوم الإيراني، في حين بلغ انتشار مجموعة حاملات الطائرات "يو إس إس أيزنهاور "يومه الـ183 أثناء دعم عملية "حارس الازدهار"، وهي مهمة الدفاع عن الشحن التجاري من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. في الوقت نفسه، أفادت التقارير - التي لم تؤكد وزارة الدفاع الأمريكية صحتها - عن ازدياد استخدام بطاريات صواريخ "باتريوت "في منطقة مسؤولية "القيادة المركزية الأمريكية" منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتعتبر كل بطارية إضافية مهمة إذ لا يوجد سوى ستين منها في مخزون الخدمة الفعلية .ويسبب ذلك ضغطاً هائلاً على قوة منخفضة الكثافة/عالية الطلب والتي ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق نسبة 1:2 لوقت الخدمة مقابل وقت الراحة التي فرضها البنتاغون. فحتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، تم في مرحلة ما نشر ما يصل إلى 60 في المائة من وحدات الدفاع الصاروخي التابعة للجيش.

وربما أكثر عناصر النجاح تعقيداً هو شبكة الشركاء التي تم تنسيقها من خلال "مركز العمليات الجوية المشتركة" التابع "للقوات الجوية الأمريكية" في "قاعدة العديد الجوية" في

قطر. في عام 2022، صرح الجنرال كينيث ماكنزي، رئيس "القيادة المركزية الأمريكية" آنذاك، أن "الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات" هو أفضل طريقة لتفعيل" اتفاقيات إبراهيم "بين الدول العربية و(إسرائيل) - ويرجع ذلك جزئياً إلى أن جميع هذه الحكومات اعتبرت تهديد الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية وشيكاً، وكذلك لأن تطبيق "الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات" أسهل من أشكال التكامل الأخرى، كونه يعتمد بشكل أساسي على تبادل المعلومات بدلاً من استضافة القوات الأجنبية. وبالفعل، أفادت التقارير أن الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قدمت الدعم في عملية الشهر الماضي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية. كما أسقط الأردن أهدافاً متعددة فوق مجاله الجوي، في حين منح الكثير من الشركاء على ما يبدو حق التحليق "للقوات الجوية الأمريكية" لتنفيذ العمليات.

ومع ذلك، قللت السعودية علناً من حجم مشاركتها في العملية أو دحضتها تماماً، مما يدل على الطبيعة الهشة المحتملة لـ"الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات" في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الحكومات الإقليمية تدرك التهديد الذي تشكله إيران وفوائد الترتيبات الدفاعية التعاونية، إلا أنه يتوجب عليها أيضاً التعامل مع الرأي العام المحلي المعادي (لإسرائيل).

خيارات إيران ما بعد الهجوم

مما لا شك فيه أن الجيش الإيراني قد تعلم الكثير من الهجوم. لقد أتاحت له معاينة دفاعات (إسرائيل) والتحالف الفرصة لتقييم قدراتها وحدودها وكيفية عملها معاً. ومن المرجح أن تكون الضربات المستقبلية أفضل تنسيقاً وأن تستخدم المزيد من الذخائر لإرباك الدفاعات.

ومن المفترض أيضاً أن تحاول إيران تفكيك التحالف الذي واجهته خلال هذا الهجوم. ويعني ذلك إثارة الخلافات بين الدول العربية و(إسرائيل)، وفي الوقت نفسه ممارسة ضغوط أخرى تقوّض قدرة أمريكا على الحفاظ على وجودها الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، قد تدفع الحادثة طهران إلى إعادة النظر في عقيدتها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. فإذا كانت دفاعات (إسرائيل)والتحالف قادرة باستمرار على اعتراض الغالبية العظمى من ذخائرها التقليدية، فقد يستنتج النظام الإيراني أن الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو النووية ضرورية لإحداث أي أثر استراتيجي.

الإجراءات الأمريكية المضادة

إن الوسيلة البديهية للحفاظ على دفاع فعال ضد التهديدات الإيرانية هي الاستثمار في المزيد من الدفاعات الجوية، ولا يتوجب بالضرورة أن تكون أكثر قدرة أو تكلفة. أما خفض التكاليف الأمريكية وفي الوقت نفسه إنشاء شبكات أكثر كثافة وابتكاراً لـ"الدفاع الجوي

والصاروخي المتكامل متعدد الجنسيات"، فيستدعي من واشنطن إعطاء الأولوية للمبيعات العسكرية الأجنبية لشركائها في المنطقة، بما في ذلك توسيع مبيعات وإنتاج بطاريات صواريخ "باتريوت" والطائرات المقاتلة) سواء كانت الطرازات القديمة أو طائرات "إف-35"، التي ستنخفض تكاليفها الباهظة إذا ارتفع الطلب عليها)، وأنظمة الدفاع الطرفية للارتفاعات العالية ("ثاد"). ولكن في الوقت نفسه، يتعين على الولايات المتحدة أن تشتري أنظمة أقل تكلفة وأن تنظر في وسائل أخرى لردع إيران ووكلائها، خشية أن يؤدي الإفراط في الاستثمار في القدرات الدفاعية "المتقدمة والرفيعة المستوى" إلى قيام ما يشبه "خط ماجينو" في القرن الواحد والعشرين.

وبعد أيام من الهجوم الإيراني، وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدات عسكرية بقيمة 95 مليار دولار (لإسرائيل) وتايوان وأوكرانيا، من ضمنها أصول أمريكية الصنع للدفاع الجوي. وتمثل هذه الحزمة إضافة بنسبة 60 في المائة تقريباً إلى مخصصات الدفاع للمشتريات العسكرية الأمريكية لعام 2024. وفي المرحلة المقبلة، يجب على "القيادة المركزية الأمريكية" و"وكالة الدفاع الصاروخي" ووزارة الخارجية تعزيز التعاون بين الشركاء لإدماج الدروس المستخلصة من الهجوم الإيراني والحرب الأوكرانية، وتحديد متطلبات الدفاع الجوي الجديدة للمبيعات العسكرية الخارجية. ومن خلال الجمع بين هذه المتطلبات الإضافية في برنامج البنتاغون الدفاعي للسنوات المقبلة، ومن خلال التأكيد على أن العديد من هذه الإضافات يمكن أن يدفعها الشركاء، كما أنه من خلال إنشاء خطوط أساس جديدة لمساعدة تايوان وأوكرانيا، يمكن للمسؤولين الأمريكيين إرسال إشارة واضحة بالاتساق المالي لهذا القطاع، بما يمكّنه من زيادة الطاقة الإنتاجية.

وقد يكون من المفيد أيضاً اتباع أساليب جديدة لتطوير النظام. إذ لا ينبغي أن تخضع الشركات الناشئة لبروتوكولات الاختبار والتطوير والتقييم القديمة، والتي تستغرق سنوات قبل أن يصبح من الممكن نشر النظام لدى القوات الأمريكية، ناهيك عن تقديمه للشركاء. وبدلاً من ذلك، يتعين على واشنطن ربط هذه الشركات بالدول الشريكة المموَّلة جيداً لتحسين منتجاتها في هذا المجال.

لكن على الرغم من أهمية تحسين قدرات الاعتراض، إلا أن هناك خطوة أخرى قد تكون أكثر أهمية، وهي تحويل "مركز العمليات الجوية المشتركة" من مركز تنسيق إقليمي إلى مقر عمليات إقليمي متكامل تماماً. ويعني ذلك تزويد الشركاء بعدد أكبر من أجهزة الاستشعار التي هي أفضل جودة أيضاً، وإبرام اتفاقيات تعاون أعمق بينهم في الوقت نفسه .ومن خلال القيام بذلك، يجب على واشنطن التأكيد على أن هذه الجهود تصب في مصلحة الأمن الجماعي للمنطقة، ولا ينبغي إعطاء الأفضلية لإسرائيل بين المستفيدين من هذه الترتيبات، باستثناء التدابير العاجلة لحمايتها من التهديدات الوشيكة التي تواجهها بشكل خاص.

فضلاً عن ذلك، وبما أن الهجوم الإيراني يمثل تحولاً كبيراً في البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، يتعين على الولايات المتحدة أن ترد بإرسال المزيد من القوات الدفاعية إلى المنطقة،

وبشكل أكثر اتساقاً. ففي عام 2023، أذن الكونغرس تزويد ما يصل إلى عشرين بطارية صواريخ" باتريوت" إضافية للجيش، ولذا يجب على المسؤولين التأكد من تخصيص الأموال اللازمة للوصول فعلياً إلى هذا المستوى من القوة .كما ينبغي عليهم النظر في تخصيص المزيد من القوات لمنطقة عمليات "القيادة المركزية الأمريكية" بدلاً من الاعتماد على عمليات الانتشار بالتناوب. إن تنظيم جولات "طبيعية" لوحدات مدفعية الدفاع الجوي والقوات الأخرى التي يتم نشرها بشكل دائم في "القيادة المركزية الأمريكية" يمكن أن يساعد في ردع إيران من خلال إظهار التزام أمريكي حازم تجاه المنطقة، كما أنه سيوفر نفوذاً قوياً يُثني الشركاء عن دعوة الصين إلى هيكلياتهم الدفاعية.

وأخيراً، ينبغي على واضعي السياسات إعادة تقييم تكاليف أساليب الردع المختلفة وتعديل نهجهم وفقاً لذلك. فخلال السنوات الأخيرة اعتمدوا بشكل كبير على الردع عن طريق المنع، أي الحرص على ألا يتمكن الخصوم، أمثال إيران، من توجيه ضربة فعالة للعناصر الأمريكيين أو شركاء الولايات المتحدة. وهذا الموقف مثالي من نواح كثيرة ولكنه يكلف الكثير، وكما ذُكر سابقاً يتطلب وجوداً أمامياً كبيراً لتحقيق النجاح. وفي المقابل، حققت إيران ردعاً غير مكلف. ولذلك يجب على واضعي السياسات النظر في إقران المنع بالعقاب، سواء بالتهديد أو بالعقاب الفعلي .على سبيل المثال، في حالة وقوع هجوم في المستقبل، يمكن أن تكون الضربة المضادة ضد قدرات تصنيع الطائرات المسيرة الإيرانية مفيدة بشكل خاص، ليس من خلال توجيه رسالة استراتيجية لتعزيز الردع فحسب، ولكن أيضاً من خلال إضعاف إنتاج هذه الطائرات، الأمر الذي من شأنه أن يحد من مزايا النهج الإيراني المتعلقة بالتكلفة، ويقلل المخزون المتوفر لتسليح وكلائها وروسيا.

المنع أم العقاب؟ الجدل بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول أفضل السبل لردع إيران

مايكل آيزنشتات(*)

معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى

6 نيسان/أبريل 2024

(*)مايكل آيزنشتات هو زميل أقدم في برنامج الزمالة "كاهن" ومدير "برنامج الدراسات العسكرية والأمنية" في معهد واشنطن، وهو متخصص في شؤون الخليج العربي والشؤون الأمنية العربية - الإسرائيلية.

تظهر التجربة أن الاستراتيجية المتوازنة التي تمزج بين الردع من خلال المنع والردع من خلال العقاب أن بإمكانها احتواء إيران بشكل أكثر فعالية.

"أدى القرار الذي اتخذته إيران بشن هجوم مباشر ضد (إسرائيل) في 13 نيسان/أبريل إلى زيادة خطر نشوب صراع تقليدي مفتوح في الشرق الأوسط. وكان هذا الهجوم كبيراً من حيث نطاقه وحجمه وتعقيده، إذ استُخدمت فيه مئات الطائرات المسيّرة الهجومية ذات الاتجاه الواحد وصواريخ "كروز" والصواريخ الباليستية. وفي موازاة ذلك، نظّمت الولايات المتحدة جهوداً لا تقل أهمية لصد الهجوم الإيراني، إذ عملت مع (إسرائيل) ومع الحلفاء الأوروبيين والعرب على دمج القدرات والدفاع عن المجال الجوي للمنطقة. وقد استهدف الرد (الإسرائيلي) في 19 نيسان/أبريل الدفاعات الجوية التي تحمي البرنامج النووي الإيراني في عمق البلاد، على الرغم من عدم إعلان المسؤولية عن الهجوم، دون الإضرار بالبنية التحتية المدنية أو وقوع إصابات بين المدنيين. ومع انتهاء دورة التصعيد التي بدأت في نيسان/أبريل 2024 على ما يبدو، تجاوزت المنطقة الآن عتبة الهجمات التي تنفذها دولة ضد الأخرى، وأظهرت كلٌ من (إسرائيل) وإيران قدرات وعزيمة قوية".

"المقال التالي هو جزء من سلسلة جديدة تهدف إلى تسليط الضوء على الفرص والمخاطر الناتجة من البيئة الاستراتيجية التي نشأت بعد 13 نيسان/أبريل".

في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران بالطائرات المسيّرة والصواريخ في 13 نيسان/أبريل، برزت خلافات بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) حول كيفية رد (إسرائيل) على تحديات إيران، وتحوّلت هذه الخلافات إلى أحدث مصدر للتوترات بينهما. فقد تعهّد المسؤولون (الإسرائيليون)، سواء قبل الضربة أو بعدها، بالرد من خلال ضرب إيران. وفي المقابل، حث الرئيس بايدن إسرائيل على "قبول هذا النصر الصغير" وتجنب اتخاذ المزيد من الإجراءات. وتُظهِر الضربة المحدودة التي نفذتها إسرائيل ضد موقع للدفاع الجوي الإيراني في 19 نيسان/أبريل أنها ما زالت عازمة على ردع إيران من خلال المنع "وكذلك" العقاب (يقوم المنع على إقناع الخصم بأنه سيتم إحباط هجومه، بينما ينطوي العقاب على إقناع الخصم بأنه سيتكبد تكاليف غير مقبولة).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة بشكلٍ متزايدٍ على الردع من خلال المنع في السنوات الأخيرة لمواجهة أنشطة إيران الإقليمية المزعزِعة للاستقرار. فعززت الدفاعات الجوية والصاروخية في المنطقة، ونشرت وحدات بحرية لإقناع طهران بأنه سيتم تعطيل هجماتها وإحباط أهدافها. وفي المقابل، تجنبت عموماً تنفيذ الأنشطة العسكرية التي قد تكبّد إيران تكاليف، ولكن قد تُعتبَر تصعيدية. وعلى النقيض من ذلك، فإن إسرائيل معرّضة لخطرٍ أكبر بسبب قربها من إيران جغرافياً، ولذلك فهي تفضّل اللجوء إلى الردع من خلال العقاب من أجل تعطيل الأنشطة الإيرانية وفرض التكاليف.

وعلى الرغم من تفضيل واشنطن للردع من خلال المنع في مواجهة إيران، إلّا أن تجربة أمريكا الخاصة تُظهِر أن الاستراتيجية المتوازنة التي تمزج بين المنع والعقاب، لإحباط أنشطة

إيران وتعريض أصولها الرئيسية للخطر أو تدميرها، هي وسيلة أكثر فعالية لردع الجمهورية الإسلامية واحتوائها.

المنع والعقاب: لمحة تاريخية

تملك الولايات المتحدة أكثر من أربعين عاماً من الخبرة في محاولة ردع إيران وتعطيل أنشطتها الإقليمية المزعزِعة للاستقرار. إلا أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج متباينة، مما يسلّط الضوء على محدودية الردع من خلال المنع.

الحرب بالوكالة ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا (من عام 2003 إلى الوقت الحاضر). في السنوات الأخيرة، اعتمدت القوات الأمريكية في العراق وسوريا إلى حدٍ كبيرٍ على تدابير دفاعية مختلفة لتمكينها من إنجاز مهمتها في مواجهة الهجمات التي تشنها الميليشيات الموالية لإيران. وتشمل هذه الإجراءات بعض التدابير السلبية التي تهدف إلى حماية القوات، مثل تحصين المنشآت وتوزيع القوات، وقواعد الاشتباك التي تسمح للقوات بالرد عبر إطلاق النار عند التعرض للهجوم، والدفاعات الجوية والصاروخية الأرضية التي تعززها دوريات الطائرات المقاتلة الدفاعية. ولم تشن القوات الأمريكية عموماً غارات جوية هجومية إلا بعد مقتل أفراد أمريكيين أو جرحهم، أو بعد تجنّب الخطر الداهم، أو من أجل استباق الهجمات المخطط لها أو إحباطها.

لذلك، منذ بداية الحرب بين "حماس" و(إسرائيل) في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شن الوكلاء الموالون لإيران أكثر من 170 هجوماً بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا، في حين ردت الولايات المتحدة حوالي عشر مرات وضربت أهدافاً ازدادت أهميتها، إلى أن قُتل ثلاثة جنود أمريكيين في أعقاب هجوم بطائرة مسيّرة على موقع لوجستي في الأردن في أواخر كانون الثاني/يناير. ودفع ذلك الولايات المتحدة إلى شن غارة جوية كبيرة بشكلٍ غير مألوف على منشآت تابعة لوكلاء "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" في العراق وسوريا، فضلاً عن شن هجوم بطائرة مسيّرة على أحد كبار قادة الميليشيات في بغداد في أوائل شباط/فبراير، مما أدى إلى وقف الهجمات لاثني عشر أسبوعاً في العراق وسوريا قبل استئنافها في نهاية الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل.

وفي عام 2019، في عهد إدارة ترامب، هاجمت ميليشيات موالية لإيران القوات الأمريكية في العراق نحو 25 مرة دون إثارة أي رد عسكري أمريكي. ثم تسارعت وتيرة الهجمات وازدادت حدتها إلى أن أسفرت عن مقتل مقاول عسكري أمريكي في أواخر كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام. وهكذا بدأت سلسلة من الأحداث التي بلغت ذروتها عندما قتلت غارة أمريكية بطائرة مسيّرة قائد "فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" قاسم سليماني في كانون الثاني/يناير 2020. وبعد تنفيذ الانتقام بواسطة ضربة صاروخية إيرانية على القوات الأمريكية في "قاعدة عين الأسد الجوية" في العراق وسلسلة من الهجمات الصاروخية التي شنها وكلاء موالون لإيران، ساد الهدوء النسبي لعدة أشهر.

ويعكس ذلك تجربة الولايات المتحدة في العراق بين عامَي 2003 و2011، عندما كان "فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" يسلّح ويدرّب ويموّل الميليشيات والجهات المتمردة العراقية التي قتلت أكثر من 600 جندي أمريكي. وسعت واشنطن إلى تعطيل جهود طهران مع تجنب التصعيد. فاعترضت القوات الأمريكية وقوات التحالف بانتظام شحنات الأسلحة الإيرانية، واعتقلت في النهاية عدداً من كبار عناصر "فيلق القدس" الذين تم إطلاق سراحهم لاحقاً. كما هددت الولايات المتحدة بهدوءٍ بالرد عسكرياً على الهجمات التي شنها وكلاء إيران على السفارة الأمريكية في بغداد في نيسان/أبريل 2008 وعلى القواعد الأمريكية في العراق في حزيران/يونيو 2011 (حيث قُتل خمسة عشر جندياً أمريكياً). وفي كلتا الحالتين، توقفت الهجمات بعد أن أصدرت الولايات المتحدة تحذيرات صارمة. ومع أن جهود الولايات المتحدة فشلت في وقف هجمات الوكلاء بشكلٍ كاملٍ، إلّا أن التهديد باستخدام القوة (عندما كان يُعتبَر ذا مصداقية) أحدث تأثيراً مفيداً، وإن كان مؤقتاً.

عمليات تغيير أعلام ناقلات النفط الخليجية (1987-1988).

أثبتت الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الإيرانية للتصدي لهجمات القوارب الصغيرة الإيرانية عبر تغيير أعلام ناقلات النفط الكويتية ومرافقتها ("عملية الإرادة الجادة") فعالية الردع من خلال المنع والعقاب. واعتقد المخططون العسكريون الأمريكيون في البداية أن وجود مجموعة حاملة الطائرات القتالية في المنطقة من شأنه أن يردع إيران، ولكن في القافلة الأولى، اصطدمت ناقلة أُعيد رفع علمها بلغم. واختارت الولايات المتحدة عدم الرد، مما زاد من جرأة إيران التي اعتمدت بعد ذلك إلى حدٍ كبيرٍ على استخدام الوسائل غير المباشرة (كالألغام البحرية وشن الهجمات على السفن غير المرافَقة) لمواصلة حرب الناقلات. ولم تتراجع طهران إلا بعد سلسلة من العمليات على سطح الماء ("عملية فرس النبي") التي سمحت للقوات البحرية الأمريكية بإغراق عدد من السفن الحربية الإيرانية في نيسان/أبريل 1988. وهكذا أدى التدخل الأمريكي إلى ردع الهجمات المباشرة على الناقلات التي تم تغيير أعلامها، وأرغم إيران على الاعتماد على تكتيكات أقل فعالية. وساعد هذا التدخل، إلى جانب سلسلة الانتصارات الكاسحة العراقية براً، في إنهاء الحرب.

"الردع من خلال الكشف" - حرمان طهران من فوائد المفاجأة والإنكار المعقول.

في بعض الأحيان، ترجئ طهران الهجمات أو تلغيها عندما يُظهِر خصومها علمهم المسبق بها. ففي أيار/مايو 2019، ألغت طهران هجوماً كانت قد خططت لتنفيذه باستخدام صواريخ مثبّتة على مراكب شراعية بعد الكشف عن الخطة لوسائل الإعلام، وبدلاً من ذلك شنت جماعة عراقية وكيلة هجوماً بصواريخ "كروز" على خط الأنابيب بين الشرق والغرب في المملكة العربية السعودية بعد عدة أيام. وعلى نحوٍ مماثلٍ، بعد أن أنشأت "القيادة المركزية الأمريكية" قوة أمنية بحرية متعددة الجنسيات في الخليج العربي في أيلول/سبتمبر 2019، انخفض عدد الهجمات على السفن بسرعة كبيرة، إذ حدّت زيادة المراقبة من إمكانية الإنكار المعقول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تم على ما يبدو إحباط هجوم مخطط له على البنية التحتية النفطية في

السعودية بعد تنبيه القوات الأمريكية والسعودية وإبلاغ الصحافة بالمؤامرة. وبالتالي، يمكن ردع طهران في بعض الأحيان عندما تُحرَّم من فوائد المفاجأة والإنكار، لكن ضرورة التحرك قد تطغى على جميع الاعتبارات الأخرى عندما يكون الشرف والمصالح على المحك، كما حدث في 13 نيسان/أبريل.

باختصار، غالباً ما أدت محاولات الردع الأمريكية من خلال المنع إلى الردع من خلال العقاب، لأن ضبط النفس يؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى زيادة جرأة طهران. ومن خلال ممارسة المنع والعقاب على حدٍ سواء، قد تتمكن واشنطن من ردع إيران واحتوائها بفعالية أكبر. ورغم أن الخوف من التصعيد أمر مفهوم، إلا أنه مبالغٌ فيه. فالمناوشات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى قائمة منذ عقودٍ، لكنها لم تؤدّ إلى إشعال "حرب إقليمية شاملة"، كما أن التبادلات الأخيرة تشير إلى أن جميع الأطراف ما زالت مهتمة بتجنب توسيع رقعة الصراع.

نحو استراتيجية أكثر توازناً: المنع والعقاب

طهران هي خصم عازم يختبر الحدود بلا هوادة ويعمل على تقويض الخطوط الحمراء الخاصة بالخصم أو التحايل عليها. ورغم أنها قد تتراجع عندما يتم التعامل معها بحزمٍ، إلّا أنها غالباً ما تبحث عن وسائل بديلة لتحقيق أهدافها. لذلك، سوف تسمح استراتيجية الردع الناجحة بإرغام إيران على إبطاء وتيرة أعمالها وإضعاف فعاليتها. لكن استراتيجيات الردع التي تعتمد على المنع وحده تُمكّن قيادة طهران الحذِرة تقليدياً من تقييم المخاطر واحتساب التكاليف بشكلٍ أفضل، والمراهنة فقط على الأصول التي يمكنها التضحية بها. وبما أن المنع لا يفرض أي تكاليف، بإمكان طهران أن تلعب هذه اللعبة إلى أجلٍ غير مسمى.

اتّباع نهج أكثر استدامة.

تخوض إيران منذ عقود صراعاً ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ولم تُظهر أي علامات على انتهائه. ويسمح الردع من خلال المنع لطهران بتحديد شروط الاشتباك وفرض التكاليف على أعدائها والإفلات من العقاب. وبما أن الولايات المتحدة هي قوة عالمية لها التزامات على المستوى العالمي، فستواجه بشكلٍ دائمٍ قيوداً على الموارد وتحديات في التعامل مع كبار القادة في سعيها إلى مواصلة التركيز على إيران. لذلك، يتعيّن على واشنطن العمل مع (إسرائيل) والشركاء العرب لتنفيذ استراتيجية متوازنة تجمع بين المنع والعقاب، والاستفادة من قبول (إسرائيل) لدرجة أكبر من المخاطر من أجل تعزيز الأهداف المشتركة. ولكي تنجح مثل هذه الاستراتيجية، سيحتاج واضعو السياسات الأمريكيون إلى التغلب على حذرهم المضني وتجنب الإفصاح عن أنشطة (إسرائيل) التي لم تعترف بها هذه الأخيرة، وينبغي تشجيع واضعي السياسات العرب بشدة على مواصلة مشاركتهم في الهيكلية الإقليمية التي أنشأتها "القيادة المركزية الأمريكية" في مجال الدفاع الجوي والصاروخي، وسيحتاج واضعو السياسات (الإسرائيليون) إلى التصرف بحذرٍ أكبر لتجنب التحركات الاستفزازية التي قد تثير مخاوف الولايات المتحدة من التصعيد، وتقوّض دعمها لاعتماد استراتيجية أكثر تقبلاً للمخاطر في مجال الردع. وفي حين أن الردع من خلال

العقاب سيتطلب أحياناً تنفيذ إجراءات علنية (مثل الغارة الجوية (الإسرائيلية) في 19 نيسان/أبريل)، إلّا أن العودة إلى أنشطة المنطقة الرمادية (مثل التخريب، أو الضربات الخفية، أو الهجمات العلنية غير المعترف بها، أو العمليات السيبرانية) قد تحد من احتمالات التصعيد.

العودة إلى المنطقة الرمادية. من خلال العمل في المنطقة الرمادية، ستتعامل الولايات المتحدة و(إسرائيل) مع طهران على الطريقة الإيرانية، مما يتيح لهما اختبار عتبات المخاطر والرد الإيرانية لمعرفة ما يمكنهما الإفلات من عواقبه، وتقويض الخطوط الحمراء الخاصة بالجمهورية الإسلامية والتحايل عليها (أنظر أدناه)، والتسبب بحالة من عدم اليقين في أذهان صنّاع القرار الإيرانيين حول كيفية الرد على الأحداث الغامضة (مثل الحوادث الصناعية التي قد تكون في الواقع أعمالاً تخريبية). كما سيتيح ذلك لهما مواجهة النظام الذي يزداد تقبّله للمخاطر في طهران والذي حاول من خلال هجوم 13 نيسان/أبريل فرض "معادلة جديدة" مع إسرائيل وفقاً لقائد "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" حسين سلامي، حيث سيؤدي "أي هجوم" على "الأشخاص أو الممتلكات أو المصالح" إلى "رد إيران بالمثل". ويراقب خصوم الولايات المتحدة كيف ستتعامل مع تبعات ذلك الهجوم وقد يساهم استعداد واشنطن لاعتماد استراتيجية قائمة على المنع والعقاب، وإظهار درجة من الاستعداد لتحمّل المخاطر، في ثني إيران عن محاولة تجاوز العتبة النووية، وقد يكون له تأثير مفيد على الحسابات العسكرية الخاصة بالصين وروسيا وكوريا الشمالية في المستقبل.

وسط الضربات (الإسرائيلية) الإيرانية، يتآكل القانون الدولي

ألكسندر لانجلويس (*)

May 11, 2024

The National Interest

هناك القليل من المعايير الدولية التي يتم التقيد بها بقوة مثل اتفاقيات فيينا التي تغطي العلاقات القنصلية والدبلوماسية - وهي حجر الأساس للقانون الدولي الذي يحدد سبل حماية السفارات الأجنبية وموظفيها. ولكن كما أثبتت الأشهر السبعة الأخيرة من الحرب بين (إسرائيل)

(*) ألكسندر لانجلوا هو محلل للسياسة الخارجية يركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية.

وحماس، فإن المعايير الدولية تتعرض لضربة قوية، وبلغت ذروتها بضربة (إسرائيلية) على بعثة دبلوماسية إيرانية في دمشق في الثاني من إبريل/نيسان.

وفي هذا السياق، فإن تبادل إطلاق النار المتبادل الذي كان يخشاه الجميع منذ فترة طويلة بين (إسرائيل) وإيران طوال شهر إبريل/نيسان، يسلط الضوء على الأسباب التي تجعل المبادئ الأساسية، مثل تلك المتعلقة بحماية المباني الدبلوماسية، بالغة الأهمية لمنع الانزلاق السريع إلى حرب شاملة لا يمكن السيطرة عليها. وفي نهاية المطاف، يتعين على أسوأ الأعداء أن يحترموا قواعد الطريق كما تحددها القوانين الدولية والقانون الدولي العرفي في هذا الصدد.

اتفاقيات فيينا

تحدد اتفاقيتان معظم القواعد الخاصة بالمناصب والأنشطة الدبلوماسية، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. تشكل المواد التي تحدد الأمن جوهر هذه الاتفاقيات، مما يضمن في نهاية المطاف أن البعثات الدبلوماسية يمكنها القيام بعملها دون خوف من الانتقام، سواء بالاعتقال أو الاختفاء أو الموت. من خلال هذه الاتفاقيات، تضمن الدول سلامة مواطنيها العاملين في مناصب بالخارج - مما يخلق نظامًا قانونيًا ذاتي التعزيز حيث تهدف جميع الدول إلى توفير الأمن لمواطنيها، وتعزيز مصالح الدولة.

وتنص المادة 22 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية صراحة على أن "مباني البعثة لا يجوز انتهاك حرمةها". علاوة على ذلك، "يقع على عاتق الدولة المعتمد لديها واجب خاص باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثة من أي اقتحام أو ضرر، ولمنع أي تعكير لسلام البعثة أو المساس بكرامتها". وتكرر المادة 31 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية هذه النقاط.

وتعرّف الاتفاقيتان "المباني" بأنها "المباني أو أجزاء المباني والأراضي الملحقة بها، بغض النظر عن ملكيتها، المستخدمة لأغراض البعثة، بما في ذلك مقر إقامة رئيس البعثة". وهذه النقطة حاسمة إذ حاول البعض إنكار أن مبنى دمشق كان قنصلية أو جزءاً من بعثة دبلوماسية.

ومع ذلك، لا تمتد أي من المادتين صراحة إلى دول ثالثة، مما يترك مسألة غامضة حول الضربات الإسرائيلية المحتملة على القنصلية الإيرانية. وكما يقول بعض الخبراء القانونيين، فإن الأمر لا يتعلق باتفاقيات فيينا بقدر ما يتعلق بقوانين الحرب المتعلقة بالضرر المدني أو المسائل الأساسية المتعلقة بسيادة الدولة. وبالمثل، فإن الأسئلة المهمة حول القانون الدولي العرفي - "ممارسة عامة مقبولة كقانون" - تعتبر حاسمة هنا لأن هذه المبادئ غالبًا ما تشكل الاتفاقيات الدولية المستقبلية وتعتبرها العديد أو معظم الدول ملزمة قانونًا، حتى لو كانت غير مكتوبة.

السيادة والحرب

وفي نهاية المطاف، تصبح مسائل السيادة والقانون العرفي أكثر قابلية للتطبيق في هذا السياق، على افتراض أن البنود التي لا يجوز انتهاكها في اتفاقيات فيينا لعام 1961 و1963 لا تنطبق في حالة الهجوم (الإسرائيلي) على دمشق. وأكدت كل من إيران و(إسرائيل) وسوريا أنه لم يُقتل أي مدنيين في الضربات - مع أهمية اعتراف طهران بشكل خاص في هذه الحالة. وعلى هذا النحو، فإن المسائل المتعلقة بالضرر المدني أقل قابلية للتطبيق.

ولكن من منظور السيادة، هناك أسباب معقولة للتشكيك في شرعية الضربة. مجمعات السفارات هي ملكية سيادية لدولة في بلد آخر على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات فيينا، وتوفر ملاذاً لمواطني الدولة للإقامة فيها. إن ضرب مثل هذا المجمع لا يكون قانونيًا من الناحية الواقعية إلا في حالات قليلة، بما في ذلك إذا كانت الدولتان في حالة حرب وتجاوزت الدولة المهاجمة عتبة الضرر المدني.

إيران و(إسرائيل) ليستا في حالة حرب رسميًا، على الرغم من أن التفاعلات بينهما ليست سلمية تقريبًا. في الواقع، خاضت هذه الدول حرب ظل لسنوات، والتي تفاقمت بمرور الوقت، مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين وانتهاكات قانونية من كل جانب. تقدم حرب الظل مثالاً قوياً على تأثير "السباق نحو القاع" عندما ينتهك أحد الأطراف القانون الدولي من خلال القيام بأعمال عدائية بين الدول. ويبدو أن الآخر يتطابق مع هذا الإجراء أو يتجاوزه، وهو استخدام انتهاكات الخصم للقانون الدولي لتبرير انتهاكاته. وهذا الأمر مهم لأن مثل هذه الانتهاكات لا تبرر المزيد من الانتهاكات.

وعلى نحو مماثل، يرفض القانون العرفي الدولي الهجمات على المواقع الدبلوماسية خارج نطاق الدولتين الأولى والثانية، بحيث تشمل الدول الثالثة والجهات الفاعلة من غير الدول، كما يتبين من خطاب معظم الدول المشاركة في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 2 أبريل/نيسان بشأن هجوم دمشق. فالحكومات ببساطة لا تنظر إلى الهجمات على مراكزها الدبلوماسية من خلال عدسة مشكلة دولة ثانية أو ثالثة، بدلاً من انتهاك سيادتها. وهذا يعزز حجة السيادة التي تشكل مبدأ أساسيا في ميثاق الأمم المتحدة . على وجه التحديد أن الدول تدرك أنها لا تستطيع ارتكاب أعمال عنف بين الدول، مع بعض الاستثناءات مثل الدفاع عن النفس.

من المؤكد أن كثيرين يزعمون أن (إسرائيل) تدافع عن نفسها ضد إيران ووكلائها، الذين ينظر إليهم المعسكر المؤيد (لإسرائيل) عادة على أنهم نفس الشيء. ولكن كما أن هذا المعسكر قد يستبعد التقلبات القانونية لالتزامات الطرف الثالث بموجب اتفاقيات فيينا والقانون الدولي العرفي، فيمكن قول الشيء نفسه عن الدور العسكري الذي يلعبه الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وفيلق القدس المتخصص التابع له. لأنهم أذرع للحكومة الإيرانية وعادة ما يكونون معتمدين في المناصب الدبلوماسية كمستشارين عسكريين.

وفي حين أن هناك استثناءات لضرب الهياكل المدنية على الأراضي السيادية لدولة ما في هذا الصدد - أي إذا كان الهدف يخطط لعمليات عسكرية ضد الدولة المستهدفة في الموقع

المستهدف - فإن التناسب وعناصر القانون الدولي الأخرى لا تزال قابلة للتطبيق. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون هذه أقوى حالة (لإسرائيل) لأنه من الواضح أن الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس ملتزمان بحرب الظل معهم، ودعم الميليشيات والجماعات الأخرى العازمة على محاربة (إسرائيل) والولايات المتحدة.

القانون الدولي العرفي والاعتبارات السياسية

وبالتالي، في حين أن التحليلات القانونية حاسمة بالنسبة لمثل هذه الضربات، فإنها تحمل أيضًا أسئلة سياسية متأصلة، نظرًا للثغرات في القانون الدولي ورفض كل من (إسرائيل) وإيران احترام أجزاء واسعة منه. والأسوأ من ذلك هو أن الدول ومؤيديها يميلون إلى التلاعب بالقانون الدولي ليناسب روايتهم - في كثير من الأحيان لاعتبارات سياسية كبرى نابعة من الأوضاع المحلية في بلدانهم.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون القانون الدولي العرفي - وهو القواعد التي تتصرف بها الدول خارج نطاق التشريعات القانونية المكتوبة - هو البوصلة. ومع إدراك أن معظم الدول سترفض أي هجوم من أي دولة وفي أي موقف على مراكزها الدبلوماسية وأراضيها السيادية، فمن الصعب تبرير الضربة (الإسرائيلية) المزعومة على القنصلية الإيرانية في دمشق. واعترفت الولايات المتحدة – الداعم الرئيسي (لإسرائيل) – بذلك بعد الضربة، حيث قالت نائبة السكرتير الصحفي للبنتاغون سابرينا سينغ: "نحن لا نؤيد الهجمات على المنشآت الدبلوماسية".

علاوة على ذلك، فإن قبول أن جميع أشكال القانون الدولي تحمي بطبيعتها مواطني دولة معينة، مما يؤدي بدوره إلى خلق ضمانات لمواطني جميع الدول، يعني أن أي انحراف عن القانون الدولي العرفي المبين أعلاه يجب أن يُنظر إليه على أنه سام وخطير من الناحية السياسية. من أجل سلامة دولهم.

وعلى هذا النحو، ينبغي إدانة الغارة (الإسرائيلية) على القنصلية الإيرانية في دمشق على نطاق واسع. وفي الواقع، كانت الضربة على الأرجح بمثابة إشارة سياسية لإيران، بدلاً من الدفاع عن النفس، بهدف تحقيق الردع. وفي حين أن تبادل إطلاق النار بين البلدين لم يؤد إلى صراع أكثر خطورة، فإن المخاطر المرتبطة بتصرفات الدولتين تقع بشكل مباشر خارج المفاهيم الأساسية للقانون الدولي.

والواقع أن (إسرائيل) وإيران كانتا في حالة حرب لمدة شهر للمرة الأولى، حيث ضرب كل منهما الأراضي السيادية لكل منهما وخاطرا بحياة الملايين. وكان ينبغي لزعماء العالم أن يدينوا كلا البلدين بسبب تصرفاتهما غير المسؤولة. ومع ذلك، لسوء الحظ، لا تزال الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح السياسية تهيمن على تصرفات قادة العالم حيث تقوم الدول بحماية حلفائها على حساب القانون الدولي والجهود الأوسع للحفاظ على سلامة الناس. والعالم أصبح أسوأ حالا نتيجة لذلك.

تأثير الهجوم الإيراني على (إسرائيل)

15 نيسان 2024

Brookings Insitute

Madiha Afzai(*), Marsin Alshamary, Pavel K. Baev,S arah A. Binder, E.J. Dionne, Jt, Vanda Felbab-Brown, William A. Galston, Aslı Aydıntaşbas, Sharan Grewai, Ryan Hass, Tanvi Madan, Suzanne Maloney, Gian Maria Milesi-Ferretti, Itamar Rabinovich

لقد كشف الهجوم الإيراني عن ثلاثة تطورات تاريخية

(*) مديحة أفضل هي زميلة السياسة الخارجية، مركز سياسة الشرق الأوسط، مركز ستروب تالبوت للأمن والاستراتيجية والتكنولوجيا

حدثت ثلاثة أحداث تاريخية ليلة السبت. أولاً، تحولت الحرب الإيرانية (الإسرائيلية) التي طال أمدها إلى مواجهة عسكرية علنية ومباشرة لليلة واحدة على الأقل. كان الهجوم الدراماتيكي الإيراني واسع النطاق ومعقدًا، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز والصواريخ الباليستية التي استهدفت قاعدتين عسكريتين (إسرائيليتين).

ثانياً، أصبح مفهوم الأمن الإقليمي الذي ظل قيد الإنشاء لفترة طويلة حقيقة واقعة. وعملت القيادة المركزية الأمريكية - التي ضمت (إسرائيل) إلى منطقة مسؤوليتها منذ عام 2021 - على تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والشركاء الإقليميين، (الإسرائيليين) والعرب. انضم الأردن إلى حلفائه الغربيين، اليوم السبت، في اعتراض سرب من الطائرات بدون طيار تجاوز أراضيه، وقدمت دول عربية أخرى معلومات مخابرات.

ثالثاً، كان الدفاع الجوي (الإسرائيلي) ناجحاً بشكل ملحوظ. وإلى جانب نظام القبة الحديدية للقذائف قصيرة المدى، هناك مجموعة أوسع مضادة للصواريخ، بما في ذلك نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية Arrow 3 على ارتفاعات عالية، بالإضافة إلى نظام David's Sling متوسط المدى. وتمثل هذه المصفوفة اليوم عنصرًا مركزيًا في الموقف الأمني لإسرائيل، عمليًا إن لم يكن في العقيدة الرسمية. فهو يمنح إسرائيل مجالاً استراتيجياً لتقييم خياراتها بصبر أكبر بكثير مما كانت ستفعله لو كان الهجوم ناجحاً.

إن النجاح الملحوظ الذي حققته جهود الدفاع الدولية والأنظمة (الإسرائيلية) الخاصة يوفر فرصة للإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل للتوقف عن أي رد كبير، كما هو واضح من رسائل الإدارة. تعمل إدارة بايدن بلا كلل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر لمنع التصعيد الإقليمي، وقد حققت في هذا الجانب على الأقل نجاحاً ملحوظاً. سيأتي الرد (الإسرائيلي)، وقد يأتي قريباً، ولكن هناك فرصة على الأقل أن يبدو أنه يعود إلى ألغاز الحرب الإيرانية الإسرائيلية الواضحة ولكن التي يمكن إنكارها والتي كانت موجودة قبل يوم السبت.

طهران تخلع القفازات

برزت "حرب الظل" الطويلة الأمد بين إيران و(إسرائيل) إلى دائرة الضوء خلال عطلة نهاية الأسبوع، حيث أطلقت طهران وابلا هائلا من الطائرات بدون طيار والصواريخ في أول هجوم مباشر لها على الأراضي (الإسرائيلية). تنفس العالم الصعداء بشكل جماعي - أولاً عندما فشل الهجوم في التسبب في أضرار أو خسائر كبيرة، وبعد ذلك عندما بدا أن إدارة بايدن نجحت في إحباط الانتقام الإسرائيلي الفوري.

وجاء هذا التصعيد رداً على غارة جوية (إسرائيلية) جريئة على القنصلية الإيرانية في دمشق أسفرت عن مقتل سبعة من كبار القادة العسكريين الإيرانيين، بما في ذلك محمد رضا زاهدي، المحاور الرئيسي للنظام الديني مع ميليشيا حزب الله الشيعية اللبنانية وشبكته الأوسع من الميليشيات الوكيلة. ومن خلال تمويلها وتدريبها وتنسيقها وإمدادها بالأسلحة، استخدمت إيران منذ فترة طويلة هؤلاء الوكلاء باعتبارهم "محور المقاومة" لزرع عدم الاستقرار في جميع

أنحاء الشرق الأوسط وشن حرب بديلة على خصومها، وخاصة (إسرائيل). إن استعداد القيادة الإيرانية للقيام بمثل هذه العملية عالية المخاطر للانتقام لمقتل زاهدي يسلط الضوء على مركزية هؤلاء الوكلاء في استعراض قوة إيران، فضلاً عن موقف المواجهة المتزايد الذي يتخذه النظام على مدى السنوات الأخيرة.

هناك عدة عوامل منعت المزيد من التصعيد في أعقاب الهجوم مباشرة، بما في ذلك الجهود الإيرانية الخرقاء للإشارة إلى أن نواياهم كانت محدودة، والدبلوماسية الأمريكية النشطة لحشد جهد إقليمي فعال للدفاع عن (إسرائيل)، وربما الأهم من ذلك، بعض الحظ. ومن المؤسف أن الهدوء في الأزمة من غير المرجح أن يستمر لفترة طويلة. إن شبح الهجمات الإيرانية المستقبلية بالطائرات بدون طيار والصواريخ سيزيد من تصميم (إسرائيل) على مواصلة الهجوم ضد طهران. والآن بعد أن تغلب القادة الإيرانيون على أي ضبط النفس السابق بشأن مهاجمة إسرائيل مباشرة، فسوف يميلون إلى المحاولة مرة أخرى.

ما هو التالي بالنسبة (لإسرائيل)؟

في أعقاب الهجوم الإيراني الفاشل على (إسرائيل)، وفي أثناءه، انقسمت الحكومة (الإسرائيلية) ومجتمع الأمن القومي ووسائل الإعلام حول مسألة رد (إسرائيل) على الهجوم الضخم وغير المسبوق. أراد أغلبية أعضاء مجلس الوزراء الرد بالمثل. وكانت حجتهم الرئيسية هي الحاجة إلى الحفاظ على (أو استعادة) قوة الردع (الإسرائيلية). وكان بعضهم قد هدد برد مماثل قبل الهجوم المتوقع، وكان من الواضح أيضًا أنهم مترددون في أن يُنظر إليهم على أنهم أصدروا تهديدات جوفاء. ورأى آخرون أن الإنجاز الذي حققته (إسرائيل) (بالمشاركة مع الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية) كان مثيراً للإعجاب لدرجة أن (إسرائيل) يمكن أن ترتكز على أمجادها وتنتظر فرصة مناسبة لتصفية الحسابات مع طهران، بدلاً من الدخول في حلقة مفرغة من الضربات والضربات المضادة. مع إيران، وعلى رأسها الحرب في غزة، وحرب الاستنزاف مع حزب الله.

ليلة الإثنين، قرر مجلس الحرب (الإسرائيلي) اتخاذ رد "واضح وحاسم" على الهجوم الإيراني. وسيتعين توضيح المعنى الدقيق لهذا الاختيار للكلمات في الأيام المقبلة، لكنه أثار بالفعل التوترات في المنطقة. يحتاج نتنياهو إلى أن يأخذ في الاعتبار ضغوط الرئيس جو بايدن للامتناع عن شن هجوم مباشر على إيران، ومن المحتمل أن يحاول إيجاد طريقة عمل تمكنه من التعامل مع الضغوط المتبادلة التي تمارس عليه.

وهذا التحول في الأحداث يزيد من تعقيد الأجندة الغنية والصعبة التي تواجه (إسرائيل): استكمال الحرب في غزة بإنجاز واضح، وتسوية قضية الرهائن، وإنهاء حرب الاستنزاف على طول الحدود (الإسرائيلية) اللبنانية، وإعادة المزيد من الأسرى. أكثر من 150 ألف نازح (إسرائيلي) إلى منازلهم في الشمال والجنوب، وقبل كل شيء، التعامل مع التحدي الإيراني الكامل.

وفي هذا السياق، فإن الجهد المشترك الناجح الذي تبذله الولايات المتحدة و(إسرائيل) والعديد من الجهات الفاعلة الإقليمية يوفر نقطة انطلاق ممتازة لتوسيع تعاونهم وإضفاء الطابع الرسمي عليه. وهذا من شأنه أن يوفر استراتيجية خروج مُرضية من الحرب في غزة ورداً على نجاح إيران في بناء كتلة من الوكلاء المتطرفين والدول التابعة. ويظل التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه الاستراتيجية هو الحاجة إلى إحياء التعاون والحوار بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية.

عملية التوازن في العراق وسط الهجوم الإيراني

إن جهود إيران لاستعادة الردع بعد أن هاجمت (إسرائيل) قنصليتها في دمشق أعادت تنشيط حلفائها ووكلائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما أنها أنذرت عن غير قصد بمواقف الجهات الفاعلة الإقليمية، في حالة اندلاع حرب أكبر. وأظهرت العديد من دول المنطقة أنها غير مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع الولايات المتحدة. في الواقع، على الرغم من أن التحليل الأخير ركز على الخليج والأردن (نظرا للدور النشط الذي لعبه الأخير في إسقاط الطائرات الإيرانية بدون طيار)، فإن موقف العراق يستحق الاهتمام. ولم تسقط قوات الأمن العراقية أي طائرات مسيرة إيرانية، لكنها لم تمنع الولايات المتحدة من القيام بذلك على الأراضي العراقية.

وهذا جزء من عملية توازن طويلة الأمد تقوم بها إدارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي من المقرر أن يزور واشنطن اليوم، 15 نيسان/أبريل. وقد كان لدى إدارة السوداني، مثل الإدارات العراقية السابقة، موقف لا تحسد عليه يتمثل في الاضطرار إلى تحقيق التوازن. الخصومات الإيرانية والأميركية على أراضيها. منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، كافحت إدارة السوداني للسيطرة على المقاومة الإسلامية في العراق، وهي مظلة من الجماعات المسلحة التي تبادلت الهجمات الانتقامية مع الولايات المتحدة في العراق وسوريا. وبعد موجة مثيرة للقلق من النشاط، نجح السوداني في ثني هؤلاء الفاعلين عن مهاجمة الأمريكيين، الذين كانوا في العراق بدعوة من البلاد.

وقد يتعطل الآن هذا التوازن الهش بسبب الهجوم الإيراني، حيث كانت هذه الجماعات المسلحة راضية ببساطة عن موافقة إيران الضمنية، وهي تتلقى الآن إشارات أقوى بكثير من طهران. وفي الوقت نفسه، كان رد فعل طهران محسوباً ومتعمداً، وكان المقصود منه الحفاظ على كرامة إيران دون إثارة حرب مع قوة نووية إقليمية تدعمها قوة عظمى. تاريخياً، قدم وكلاء إيران في المنطقة ردوداً متعمدة، بالمثل مع تحذير مسبق كافٍ للسماح لخصومهم بمنع وقوع أضرار جسيمة.

قد يشعر وكلاء إيران بالجرأة

وبينما يبدي العالم ارتياحه لأن الهجوم الإيراني على (إسرائيل) لم يتسبب في أي ضرر تقريباً وينتظر الرد (الإسرائيلي)، فإن الفرصة قائمة لتجنب حرب إقليمية أوسع نطاقاً. ومن خلال إطلاق وابل من الصواريخ على (إسرائيل)، غيرت إيران قواعد الشرق الأوسط غير المكتوبة التي

حدت من تنفيذ أعمالها المسلحة في الغالب من خلال وكلائها من الميليشيات. لكن عدم فعالية الهجمات الإيرانية، مع اعتراض أنظمة الدفاع الجوي (الإسرائيلية) للغالبية العظمى من الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار، أو إسقاطها من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأردن وفرنسا، من المرجح أن يعزز تصميم إيران على التمسك بها. وربما توسيع ميليشياتها الوكيلة للقيام بحرب غير متكافئة.

ويتزامن الهجوم الإيراني والدرس المحتمل الذي ستستخلصه من فشلها مع زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى واشنطن. وعلى رأس جدول الأعمال هناك مفاوضات حاسمة حول وضع القوات الأمريكية في العراق. وفي خريف وشتاء عام 2023، شنت الميليشيات العراقية الموالية لإيران العديد من الهجمات على القواعد الأمريكية والأصول الأخرى لطرد الجيش الأمريكي من العراق. وقد تسعى واشنطن إلى مقايضة تخفيف العقوبات المفروضة على هذه الميليشيات والسياسيين العراقيين بالتمسك بوجودها العسكري في العراق، وهو أمر بالغ الأهمية أيضًا للحفاظ على وجود قوات العمليات الخاصة في سوريا. يعد الحفاظ على القواعد العسكرية الأمريكية في كردستان أمرًا مهمًا أيضًا لمكافحة الإرهاب وجمع المعلومات الاستخبارية الإيرانية.

ولكن بقدر ما تأمل واشنطن أن يتمكن السوداني من المساعدة في كبح جماح الضغوط التي تمارسها الميليشيات الموالية لإيران، فقد وصل السوداني إلى السلطة بدعم منها. وكان إلاطار التنسيق الشيعي الحاكم، الذي تربطه علاقات وثيقة بالميليشيات، يعمل على مركزية السلطة وتأكيد الهيمنة ضد الأقليات العرقية الكردية والسنية، مما أدى إلى إضعافها بشكل منهجي سياسيا واقتصاديا وقانونيا. وفي حين قد يسعى السوداني نفسه إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر توازناً بحيث لا تكون مجرد تعبير عن رغبات إيران، فإن قوة الميليشيا التي تدعم حكومته اكتسبت قدراً من القوة أكبر من أي وقت مضى. ومن المرجح أن يؤدي عدم فعالية الهجوم العسكري الإيراني إلى تعزيز رغبة طهران في إخراج الجيش الأمريكي من العراق.

التحالفات تستحق التكلفة

وبينما تكافح (إسرائيل) للتوصل إلى خطة لإنهاء الحرب في غزة بنجاح، فإن آخر ما تحتاج إليه هو صراع إقليمي أوسع نطاقا. وكما تصادف، فإن الأمر نفسه ينطبق على الرئيس جو بايدن، الذي حصل أسلوب تعامله مع الصراعات الخارجية على علامات سيئة بين الناخبين. وتساعد هذه المصالح المتزامنة في تفسير سبب نجاحه في إقناع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعدم الانتقام من إيران، على الأقل في الوقت الحالي.

وبمساعدة حلفائها، نجح نظام الدفاع الجوي (الإسرائيلي) متعدد المستويات في أداء عمله بنجاح تحت الضغط، مما منع وقوع خسائر في الأرواح وحد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية العسكرية للبلاد. ولابد أن تؤدي هذه النتيجة إلى تخفيف الضغوط الشعبية الرامية إلى الانتقام، وتعزيز سلطة حكومة الحرب (الإسرائيلية) في مواجهة التصريحات الحادة الصادرة عن أعضاء أكثر تطرفا في ائتلاف نتنياهو. وطالب إيتامار بن جفير (إسرائيل) بـ"الجنون" والتخلي عن

المفاهيم التي يُزعم أنها قديمة مثل ضبط النفس والتناسب، وتبعه يمينيون آخرون. ومن حسن الحظ أن الغلبة للهدوء، على الأقل في أعقاب الأحداث مباشرة، الأمر الذي أعطى (إسرائيل) الفرصة لاكتساب ميزة العلاقات العامة واستعادة بعض الدعم الدولي الذي فقدته منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وتظل الشكوك حول ما إذا كانت (إسرائيل) ستغتنم هذه الفرصة أم لا.

الصبر الاستراتيجي يمكن أن يمنح (إسرائيل) الوقت للبناء على أحد أهم الدروس المستفادة في اليومين الماضيين: التحالفات مع القوى الغربية والشركاء الإقليميين يمكن أن تعزز أمن (إسرائيل). هناك ثمن يجب دفعه بالطبع؛ إن التحالفات تعني أخذ مشورة ومصالح البلدان الأخرى في الاعتبار، مما يجعل من المستحيل صياغة السياسة على أساس اعتبارات سياسية داخلية بحتة. وبالنسبة لأي رئيس وزراء (إسرائيلي) غير نتنياهو، فإن هذا سيكون ثمناً يستحق أن يدفعه.

على الرغم من تدخل بايدن، فإن خطر التصعيد حقيقي

في نهاية هذا الأسبوع، هاجمت إيران (إسرائيل) مباشرة للمرة الأولى في التاريخ، ردا على الضربة (الإسرائيلية9 على جنرالات إيرانيين في دمشق في الأول من أبريل/نيسان. وعلى الرغم من طبيعته غير المسبوقة، يبدو أن الهجوم الإيراني كان يهدف إلى استعراض القوة، على غرار رد فعلها بعد ذلك. اغتيال الجنرال قاسم سليماني. ومنحت طائراتها بدون طيار وصواريخها البطيئة الحركة (إسرائيل) وحلفائها ساعات للاستعداد وتسببت في أضرار طفيفة. ومع ذلك، فقد حقق الهجوم الإيراني مكاسب رمزية، مما أدى إلى تحسين صورتها بين بعض الشعوب العربية ووضع الأردن في موقف غير مريح للمساعدة في الدفاع عن (إسرائيل).

وحرصا على عدم الانجرار إلى حرب إقليمية، حث الرئيس جو بايدن (إسرائيل) على عدم الانتقام وحذر من أن الولايات المتحدة لن تشارك في أي عمليات هجومية ضد إيران. لكن (إسرائيل) تجاهلت رؤساء الولايات المتحدة من قبل: في السنوات الأخيرة، قوضت الاتفاق النووي الإيراني، واستولت على الأراضي في الضفة الغربية، وقيدت المساعدات الإنسانية إلى غزة. والواقع أن حوافز (إسرائيل) اليوم ربما تتلخص في التصعيد: فالانتقام من إيران قد يصرف الانتباه الدولي بعيداً عن جرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها في غزة، ويعيد صياغة السرد حول (إسرائيل) مرة أخرى باعتبارها ضحية، ويشعل من جديد دعمها الدولي. وفي حين لا تستطيع (إسرائيل) تكريس اهتمامها الكامل لإيران بينما لا تزال غارقة في غزة، فإن لديها حوافز لتصعيد الصراع تدريجياً مع طهران.

على المدى القصير، قد تكون (إسرائيل) قادرة على جر بايدن إلى دعم التصعيد على مضض. لكن على المدى الطويل، قد يؤدي القيام بذلك أيضًا إلى تسريع التحول بين الأجيال الذي ينظر إلى (إسرائيل) باعتبارها مسؤولية استراتيجية للولايات المتحدة.

الأسلحة الجوية الفضائية والإشارات الإستراتيجية لإيران

وفي التمهيد للهجوم الإيراني، كان القادة (الإسرائيليون) يناقشون إمكانية نشوب حرب مدمرة. وقال مصدر (إسرائيلي) لموقع Ynet الإخباري (الإسرائيلي) إنه إذا تم بث المحادثة بين الفصائل المعتدلة والفصائل العدوانية في القيادة السياسية (الإسرائيلية) قبل الغارة، فإن "أربعة ملايين [إسرائيلي]" "سيحاولون إيجاد طريقة للهروب".

هناك عاملان ربما حالا دون نشوب الحرب. أولاً، أدى الأداء المثير للإعجاب للأنظمة الجوية والصاروخية (الإسرائيلية)، والتي عززتها الولايات المتحدة، إلى إضعاف الضغوط السياسية المطالبة برد سريع. وقد زعمت إسرائيل علناً أن معدل اعتراضها يصل إلى 99 بالمائة. ومع ذلك، قد يكون أقل. وتشير التقارير إلى أن 50% من أصل 120 صاروخاً باليستياً أطلقتها إيران ربما تكون قد فشلت. ومن بين الصواريخ المتبقية، يبدو أن تسعة صواريخ باليستية قد أصابت أهدافًا عسكرية بما في ذلك قاعدة نيفاتيم الجوية. ومع ذلك، ونظراً لحجم الهجوم، فإن دفاعات (إسرائيل) خدمته بشكل جيد.

ثانياً، ربما تكون الدبلوماسية الأميركية وراء الكواليس التي أبعدت الولايات المتحدة عن اغتيال (إسرائيل)، جنباً إلى جنب مع الدول الأوروبية التي تحث إيران سراً على ضبط النفس، قد دفعت إيران إلى وقف التصعيد مؤقتاً. ويبدو أن الهجوم الإيراني، الذي يمكن القول بأنه عمل تمثيلي، اختار تجنب وقوع إصابات جماعية بين المدنيين.

ويمكن (لإسرائيل) وإيران الآن أن تدعي النصر وفك الارتباط. يمكن (لإسرائيل) أن تعلن نجاحها في هزيمة ضربة جوية واسعة النطاق. يمكن لإيران أن تعلن أنها ذكّرت (الإسرائيليين) بالموت والدمار الذي قد يسببه هجوم واسع النطاق يستهدف المدن. وأعلن وزير الدفاع (الإسرائيلي)، بيني غانتس، الآن أن (إسرائيل) "ستجبى الثمن من إيران بالطريقة وفي الوقت الذي نراه مناسبا". البيان يقترح وقفة. نأمل أن يبقى القرار.

فشل عناق الدب الأول، فهل سينجح الثاني؟

كان المقصود من "عناق الدب" الأول للرئيس جو بايدن لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في أعقاب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول إظهار الدعم الأمريكي (لإسرائيل) مع الحث بهدوء على ضبط النفس، وقد فشل ذلك. ومع فقدان عشرات الآلاف من الأرواح والأزمة الإنسانية في غزة التي حولت الكثير من الرأي العام العالمي ضد (إسرائيل)، ذهبت الهمسات اللطيفة من الرئيس الأمريكي أدراج الرياح.

بينما يبدو أن الشرق الأوسط يقترب من الحرب في أعقاب الهجمات الإيرانية التي وقعت نهاية هذا الأسبوع على (إسرائيل)، فهل سيكون أداء "عناق الدب" الثاني لإدارة بايدن أفضل؟ خلال عطلة نهاية الأسبوع، وقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بحزم إلى جانب (إسرائيل)، حيث أسقطوا 99% من وابل إيران من الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار، وطمأنوا الجمهور (الإسرائيلي) بأن التزام الولايات المتحدة بأمن (إسرائيل) "صارم".

لكن في السر، تشعر الإدارة بالقلق من أن (إسرائيل) قد ترد بطرق قد تجر الولايات المتحدة إلى الحرب، وتحث مرة أخرى على توخي الحذر.

حتى الآن، كانت نصيحة واشنطن من وراء الكواليس غير فعالة عندما يتعلق الأمر بصنع القرار في مجال الأمن القومي (الإسرائيلي)، مصير المنطقة في يد نتنياهو وحكومته. إن الهجوم (الإسرائيلي) على القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من نيسان/أبريل هو مؤشر على أن القادة (الإسرائيليين) يريدون نقل هذه المعركة مباشرة إلى إيران ووكلائها الإقليميين.

إذا كانت واشنطن مهتمة بمنع هذا السيناريو، فعليها أن تذهب إلى ما هو أبعد من الدبلوماسية الخاصة وأن تتعاون مع الحلفاء الرئيسيين، بما في ذلك الدول العربية، للضغط علناً على (إسرائيل) وإيران لوقف التصعيد ووضع خطوطها الحمراء الخاصة للانتقام (الإسرائيلي). ويتعين عليها أيضاً ضمان وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة.

ماذا سيفعل الكونجرس؟

وقد تؤدي الهجمات الإيرانية غير المسبوقة إلى تحفيز جهود الكونجرس لتعزيز المساعدات (لإسرائيل). لكنه ليس رهانًا أكيدًا.

وقد أقر مجلس الشيوخ بالفعل مشروع قانون بقيمة 95 مليار دولار يتضمن مساعدات لأوكرانيا و(إسرائيل) وتايوان وغزة. لكن في مجلس النواب، ظل رئيس مجلس النواب مايك جونسون (الجمهوري عن ولاية لوس أنجلوس) يتباطأ لعدة أشهر ورفض التحرك.

أمام جونسون خياران.

أولاً، يمكن لخطورة الهجوم أن تقنع جونسون بالخضوع للضغوط الحزبية والدولية لدفع مشروع قانون مجلس الشيوخ. ويمكن أن توفر الضربات الإيرانية لجونسون الغطاء السياسي اللازم لمقاومة نصف حزبه المعارض لمساعدة أوكرانيا. وبعد ذلك سيوقع الرئيس جو بايدن مشروع القانون ليصبح قانونًا.

فهل يكفي الهجوم على (إسرائيل) لإعادة تشكيل سياسات المساعدات داخل مؤتمر الجمهوريين المنقسم في مجلس النواب؟ هذا ليس واضحا. ولم يُظهر جونسون سوى القليل من الرغبة في ابتلاع مشروع قانون مجلس الشيوخ. وبدلاً من ذلك، تعهد بجعل مشروع القانون أكثر قبولاً لدى جناحه الأيمن، ربما عن طريق إقراض المساعدات لأوكرانيا وتلطيف الإجراء مع الدراجين المحافظين. ومع ذلك، كلما زاد تلاعب جونسون بمشروع قانون مجلس الشيوخ، قل احتمال تصويت الديمقراطيين في مجلس النواب لصالحه، وزاد احتمال رفض الديمقراطيين في مجلس الشيوخ له.

ثانياً، إذا لم يتمكن جونسون من تصحيح الانقسام في مؤتمره، فقد يستغل الأزمة لتحقيق مكاسب حزبية. وبوسع الجمهوريين أن يتحدوا حول مشاريع القوانين "المراسلة". ومن المرجح أن ترسل مثل هذه الإجراءات المساعدات إلى (إسرائيل) ولكن ليس إلى أوكرانيا، وتسقط

المساعدات الإنسانية لغزة، ويعارضها كل الديمقراطيين تقريبًا. ميت عند وصوله إلى مجلس الشيوخ؟ بالتأكيد. لكن يمكن أن ينال الجمهوريون الفضل، وينتقدون بايدن، ويلومون الديمقراطيين.

لحظة الحقيقة (لإسرائيل) وأميركا

لقد فعل الهجوم الإيراني الفاشل على (إسرائيل) ما لم يكن بوسع إسرائيل أن تفعله بنفسها في الوقت الحالي: فقد وحد حلفاء (إسرائيل) التقليديين وحتى قادة بعض الدول السنية في معارضة عدوهم الإقليمي. لقد حولت الانتباه، على المدى القصير على الأقل، بعيداً عن الحرب في غزة ونحو التهديد الإيراني الأكبر. ويبدو أن إيران تحاول الحد من التأثير السياسي للهجوم من خلال إرساله برقية مسبقًا، لكن تصرفاتها تخلق فرصة (لإسرائيل) لتجديد موقفها مع حلفائها التقليديين - بما في ذلك إدارة بايدن - الذين ينتقدون بشكل متزايد سلوك (إسرائيل) في الحرب في غزة.

وقد أوضح الرئيس جو بايدن أن الولايات المتحدة تريد من (إسرائيل) أن "تفوز" وأن تحد من ردها. وهذا يخلق لحظة الحقيقة بالنسبة للحكومة (الإسرائيلية)، ولكن أيضا بالنسبة للجمهوريين في مجلس النواب الأميركي.

وفي (إسرائيل)، سيكون هناك جدل حاد بين الأعضاء الوسطيين في حكومة الحرب في البلاد، الذين يرون فرصة لإعادة ضبط العلاقات مع الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين، والأعضاء اليمينيين في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذين يفضلون هجوماً واسع النطاق. على إيران. وسيكون هذا وقتًا اختباريًا لرئيس مجلس النواب مايك جونسون، الذي سيقرر بين طرح مشروع قانون يقدم المساعدة (لإسرائيل) وحدها أو الموافقة على مشروع قانون مجلس الشيوخ (أو شيء مشابه) الذي يجمع بين المساعدة (لإسرائيل) والمساعدات التي تشتد الحاجة إليها. إلى أوكرانيا. ولعل من المفارقة أن الأحداث في الشرق الأوسط قد تخلق اللحظة الحاسمة في الجدل الأمريكي حول أوكرانيا.

إمكانية إحداث تأثيرات بعيدة المدى

إن التداعيات الاقتصادية لتصاعد التوترات بين إيران و(إسرائيل) ستعتمد بشكل حاسم على ما إذا كانت هذه التوترات ستهدأ أو ستتصاعد أكثر – وهي على أية حال تخضع لقدر كبير من عدم اليقين نظراً لتنوع السيناريوهات التي يمكن أن تحدث. وإذا هدأت التوترات، فقد تكون التداعيات الاقتصادية المباشرة متواضعة على المستوى العالمي. وإذا تصاعدت التوترات، فإن الصدمة التي ستتلقاها اقتصادات المنطقة وكذلك الاقتصاد العالمي قد تكون كبيرة.

وستكون التداعيات وخيمة على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة على البلدان الأكثر ضعفا، مما يزيد من الوضع الصعب للغاية بالفعل. ويمكن أن تتحقق التداعيات خارج منطقة الشرق الأوسط من خلال عدة قنوات. وتشمل هذه:

ارتفاع أسعار النفط: من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد عملية تراجع التضخم الجارية في جميع أنحاء العالم، حيث تواجه البنوك المركزية في الوقت نفسه صدمة تضخمية أخرى وصدمة سلبية للنشاط الاقتصادي من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج. وقد يكون هذا مكلفا بشكل خاص بالنسبة لتلك الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي تعتبر مستوردة كبيرة للطاقة - والتي يواجه العديد منها بالفعل ظروفا اقتصادية صعبة (باكستان هي إحدى الحالات التي تتبادر إلى الذهن). كما أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يفيد روسيا، التي تعتمد على صادرات النفط للحصول على حصة كبيرة من عائداتها الخارجية.

• مزيد من الاضطرابات في التجارة الدولية: تسببت هجمات الحوثيين بالفعل في حدوث اضطرابات وارتفاع تكاليف الشحن لتجارة السلع التي تعتمد على الشحن عبر البحر الأحمر. ومن الممكن أن تشتد حدة هذه الاضطرابات وتمتد إلى الشحن عبر مضيق هرمز. وكما هو الحال بالنسبة لارتفاع أسعار النفط، فإن ذلك من شأنه أن يرفع الضغوط التضخمية ويؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

• ارتفاع معدلات النفور من المخاطر العالمية: تتضمن ردود أفعال السوق تجاه تزايد حالة عدم اليقين والتوترات العالمية عادة الهروب إلى الأمان - حيث يطالب المستثمرون بأصول وعملات آمنة (سندات الخزانة الأمريكية، والفرنك السويسري) ويتجنبون الأدوات المالية الأكثر خطورة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بالنسبة للمقترضين الأكثر خطورة - من الشركات الصغيرة إلى الاقتصادات الناشئة والنامية التي تواجه صعوبات مالية.

ما الذي قد يأتي به الغد؟

كما هي الحال مع أي محاولة للتنبؤ بتأثير حدث مهم مثل تصعيد التوترات بين (إسرائيل) وإيران، فإن الإجابة الصحيحة هي: الأمر يعتمد. ذلك يعتمد على ما يحمله الغد. وإذا تراجعت (إسرائيل) وإيران عن حافة الهاوية، فإن التأثير الاقتصادي سيكون متواضعا؛ إذا لم يفعلوا ذلك، حسنًا، سيكون الأمر أسوأ. ومع ذلك، بعض الأفكار المبكرة:

• لن يساعد هذا في خفض التضخم في الولايات المتحدة إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 في المائة. ارتفعت أسعار النفط الأسبوع الماضي، ومن المرجح أن تظل مرتفعة بل وترتفع مع وجود أي تلميحات إلى أن أحداث نهاية الأسبوع هي مجرد البداية. وقد أدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر بالفعل إلى ارتفاع تكاليف الشحن؛ ومن غير المرجح أن تتراجع هذه.

• الاقتصادات مدفوعة بالقرارات التي يتخذها الناس - المستهلكون والشركات. وأي شيء من شأنه أن يحطم ثقة المستهلك أو ما أسماه جون مينارد كينز "الغرائز الحيوانية" سوف يميل إلى تقييد الإنفاق والاستثمار. إن الحرب الساخنة في الشرق الأوسط، وخاصة إذا كانت مصحوبة بانتكاسات تتصدر عناوين الأخبار في جهود أوكرانيا لمقاومة العدوان الروسي، من شأنها أن تجعل الناس أكثر حذرا. وإذا اتخذ الجميع الحذر في وقت واحد، فسوف يتباطأ الاقتصاد.

• إحدى السمات المستمرة للاقتصاد العالمي هي أنه عندما يبدو العالم مخيفاً، يقوم المستثمرون العالميون بشراء ديون الخزانة الأمريكية. لذلك، مثلما رأينا يوم الجمعة، من المرجح أن يؤدي القلق بشأن الشرق الأوسط إلى كبح الزيادات الأخيرة في العائد على سندات الخزانة الأمريكية وربما يؤدي حتى إلى انخفاض تلك العائدات، وهو ما يمثل ميزة إضافية لأكبر مقترض في العالم (الحكومة الأمريكية) وللأمريكيين. التسوق للحصول على الرهن العقاري.

النفوذ الروسي يتعرض لضربة آخرى

كان رد فعل روسيا على التصعيد الحاد للأعمال العدائية في الشرق الأوسط مجرد تعبير عن القلق مقترنًا بإدانة أخرى للإمبريالية الغربية، وهذه المحاولة للنأي بنفسها عن المشاكل غير مرضية لجميع أصحاب المصلحة - وحتى بالنسبة لموسكو نفسها. وتشعر (إسرائيل) بخيبة الأمل لأن المناشدة الروسية لضبط النفس تأتي مصحوبة بالتذكير بانتهاكها للاتفاقيات الدبلوماسية في الهجوم على دمشق في الأول من إبريل/نيسان. ولدى إيران من الأسباب أن تتوقع أن توسع علاقاتها العسكرية مع روسيا يستدعي إظهاراً أقوى للتضامن. لقد اعتادت الصين على تقدير مهارات روسيا في التلاعب بالصراعات في الشرق الأوسط من خلال التظاهر بإقامة حسن النية مع الأطراف المتحاربة، والآن تلاحظ عجز موسكو الغريب عن إحداث أي فرق. لقد استثمرت موسكو رأس مالها السياسي ومواردها العسكرية الكبيرة في بناء نفوذها في الشرق الأوسط الأوسع، والآن تجد رأيها غير ذي صلة. تخيل الرئيس فلاديمير بوتين نفسه أستاذاً في تنمية العلاقات الشخصية مع المستبدين الصعبين، لكن خطوط هاتف الكرملين ظلت صامتة.

وحتى سعر النفط - وهو المكافأة التي تتوقعها روسيا دائمًا من التوترات في الخليج - لم يظهر أي ميل للارتفاع. علاوة على كل هذه النكسات، قد يكون هناك تأثير سلبي كبير يتمثل في التصويت الذي طال انتظاره والعاجل الآن في الكونجرس الأمريكي على حزمة المساعدات لإسرائيل وأوكرانيا. لم يضيع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أي وقت في الإشارة إلى أن طائرات الشهيد 136 بدون طيار التي اعترضها نظام القبة الحديدية (الإسرائيلي) هي نفس المقذوفات التي تستهدف أوديسا وخاركيف كل ليلة، وهذه النقطة البسيطة قد تقلب ميزان الشكوك.

بكين تحاول البقاء فوق النزاع

وردت بكين على الهجوم الإيراني على (إسرائيل) بدعوة "الأطراف المعنية إلى ممارسة الهدوء وضبط النفس لمنع المزيد من التصعيد". كما حث المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية على إنهاء الصراع ودعا "الدول ذات النفوذ" إلى لعب دور بناء في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الأمم المتحدة، استخدم ممثل صيني الهجوم الإيراني كتأكيد على صحة تحذيرات بكين السابقة من أن إطالة أمد الصراع من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وتوليد "آثار غير مباشرة". ووصف ممثل الصين الغارات الجوية (الإسرائيلية) في الأول من نيسان/أبريل على

المباني الدبلوماسية الإيرانية في سوريا بأنها "ذات طبيعة شريرة للغاية". كما أكد المسؤولون الصينيون دعم بكين لحل الدولتين.

إن رد بكين على هذه الجولة الأخيرة من الهجمات هو رمز لنهجها الأوسع تجاه الصراع بين (إسرائيل) وغزة والمنطقة الأوسع منذ هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وتواصل بكين سعيها إلى امتلاك الأرضية الأخلاقية العالية، وتحث على الهدوء وضبط النفس وتشجيع السلام ولكن دون وضع القوة الدبلوماسية أو النفوذ الاستراتيجي وراء مثل هذه الدعوات. يبدو أن الصين ترى قيمة أكبر في استدعاء الولايات المتحدة و(إسرائيل) أكثر من استخدام نفوذها الفريد لحل المشاكل أو منع ظهور مشاكل مستقبلية. ولا تنظر بكين إلى الأحداث الجارية في المنطقة على أنها تشكل تهديدًا مباشرًا لمصالحها الحيوية. وما لم تتغير هذه الحسابات، توقع أن تستمر بكين في محاولة البقاء فوق النزاع، مع تفضيل الإشارة الفضيلة وترك العمل الشاق المتمثل في محاولة الحد من انتشار العنف أو تصعيده للآخرين.